

تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية

إعداد الطالب/

عبد الرحمن طلال خزندار

إشراف/

العام الدراسي:

2026

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية، من خلال دراسة أثر أبعاد تقلبات العملات الرقمية المتمثلة في شدة التقلبات السعرية، وعدم اليقين في السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التنظيمية على استراتيجيات إدارة المخاطر. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، كما استخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة عشوائية بسيطة بلغت (522) فردًا من العاملين في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية. ولتحليل البيانات واختبار فروض الدراسة، تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS وتطبيق مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، كما تبين وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لكل من شدة التقلبات السعرية، وعدم اليقين في السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التنظيمية على استراتيجيات إدارة المخاطر. كذلك أوضحت النتائج الوصفية ارتفاع مستوى موافقة أفراد العينة على جميع أبعاد تقلبات العملات الرقمية ومحور استراتيجيات إدارة المخاطر، بما يعكس إدراكهم لأهمية تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر لمواجهة التحديات التي تفرضها التقلبات المستمرة في أسواق العملات الرقمية.

الكلمات المفتاحية: تقلبات العملات الرقمية، العملات الرقمية، إدارة المخاطر، استراتيجيات إدارة المخاطر، شدة التقلبات السعرية، عدم اليقين في السوق، مخاطر السيولة، المخاطر التنظيمية.

Abstract:

This study aimed to identify the impact of cryptocurrency volatility on risk management strategies in Saudi Arabian financial institutions. Specifically, it examined the effect of the dimensions of cryptocurrency volatility—namely, price volatility, market uncertainty, liquidity risk, and regulatory risk—on these risk management strategies. The study employed a descriptive-analytical approach, deemed most suitable for its nature and objectives. A questionnaire was used as the primary data collection tool, drawing from a simple random sample of 522 employees of Saudi Arabian financial institutions. The SPSS statistical software was used to analyze the data and test the study's hypotheses, employing a range of appropriate statistical methods. The results demonstrated a statistically significant impact of cryptocurrency volatility on risk management strategies in financial institutions. Specifically, the study revealed a statistically significant impact of price volatility, market uncertainty, liquidity risk, and regulatory risk on these strategies. Furthermore, the descriptive findings indicated a high level of agreement among the respondents regarding all dimensions of cryptocurrency volatility and the key aspects of risk management strategies. This reflects their awareness of the importance of developing effective risk management strategies to address the challenges posed by the ongoing volatility in cryptocurrency markets.

Keywords: Cryptocurrency volatility, cryptocurrencies, risk management, risk management strategies, price volatility intensity, market uncertainty, liquidity risk, regulatory risk.

فهرس المحتويات

1.الفصل الأول: الإطار التمهيدي	8
1.1.مقدمة:	8
1.2.مشكلة الدراسة:	9
1.3.أهمية الدراسة:	10
1.4.أهداف الدراسة:	11
1.5.تساؤلات الدراسة.....	12
1.6.فروض الدراسة:.....	13
1.7.مصطلحات الدراسة:	13
2.الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة.....	15
2.1.الإطار النظري	15
المبحث الأول: تقلبات العملات الرقمية.....	15
المطلب الأول: مفهوم تقلبات العملات الرقمية	15
المطلب الثاني: أسباب وعوامل تقلب أسعار العملات الرقمية.....	16
المطلب الثالث: قياس وتحليل تقلبات العملات الرقمية	19
المطلب الرابع: آثار تقلبات العملات الرقمية على المؤسسات المالية.....	21
المبحث الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر	24

المطلب الأول: ماهية المخاطر وإدارة المخاطر	24
المطلب الثاني: تصنيف المخاطر	26
المطلب الثالث: أهمية وأهداف إدارة المخاطر	28
المطلب الرابع: استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية	30
2.2. الدراسات السابقة:	33
أولاً: الدراسات التي تناولت تقلبات أسعار العملات الرقمية	33
ثانياً: الدراسات التي تناولت استراتيجيات إدارة المخاطر	37
التعليق على الدراسات السابقة	41
3. الفصل الثالث: منهجية البحث	44
3.1. منهج الدراسة:	44
3.2. مجتمع الدراسة:	45
3.3. عينة الدراسة:	46
3.4. أدوات الدراسة:	46
ثبات الاستمارة:	47
3.5. أساليب المعالجة الإحصائية	48
3.6. حدود الدراسة:	49
4. الفصل الرابع: عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها	50
4.1. تحليل البيانات الأولية	50
4.2. تحليل محاور الاستبيان	56
4.3. اختبار فرضيات الدراسة:	66
خاتمة	73
المراجع:	75

75.....	المراجع العربية
77.....	المراجع الأجنبية
Error! Bookmark not defined.....	الملاحق

فهرس الجداول

47.....	جدول 1 درجات مقياس ليكرت
47.....	جدول 2 معامل ثبات كل بعد والثبات الكلي للاستمارة
50.....	جدول 3 توزيع العينة طبقا لمتغير الجنس
51.....	جدول 4 توزيع العينة طبقا لمتغير
52.....	جدول 5 توزيع العينة طبقا لمتغير المؤهل العلمي
53.....	جدول 6 توزيع العينة طبقا لمتغير سنوات الخبرة
54.....	جدول 7 توزيع العينة طبقا لمتغير جهة العمل
56.....	جدول 8 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعدها شدة التقلبات السعرية
58.....	جدول 9 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعدها عدم اليقين في السوق
60.....	جدول 10 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعدها مخاطر السيولة
62.....	جدول 11 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعدها المخاطر التنظيمية
64.....	جدول 12 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور استراتيجيات إدارة المخاطر

فهرس الاشكال

50.....	رسم توضيحي 1 توزيع العينة طبقا لمتغير الجنس
51.....	رسم توضيحي 2 توزيع العينة طبقا لمتغير العمر
52.....	رسم توضيحي 3 توزيع العينة طبقا لمتغير المؤهل العلمي
54.....	رسم توضيحي 4 توزيع العينة طبقا لمتغير سنوات الخبرة

- رسم توضيحي 5 توزيع العينة طبقا لمتغير جهة العمل.....55
- رسم توضيحي 6 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء شدة التقلبات السعرية.....57
- رسم توضيحي 7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء عدم اليقين في السوق.....59
- رسم توضيحي 8 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء مخاطر السيولة.....61
- رسم توضيحي 9 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء المخاطر التنظيمية.....63
- رسم توضيحي 10 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور استراتيجيات إدارة المخاطر 65

الفصل الأول: الإطار التمهيدي

1.1. مقدمة:

يشهد العالم في العقود الأخيرة تطورًا متسارعًا في التكنولوجيا الرقمية، مما أحدث تغيرات جوهرية في مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية. وقد أسهم هذا التطور في ظهور أدوات مالية جديدة تعتمد على التقنيات الحديثة، وأصبحت الأسواق المالية أكثر ترابطًا وسرعة في تداول المعلومات ورؤوس الأموال، الأمر الذي فرض واقعًا جديدًا يتطلب مواكبة مستمرة من قبل المؤسسات المالية.

وفي ظل هذا التحول الرقمي، برزت العملات الرقمية كأحد أبرز الابتكارات المالية التي جذبت اهتمام المستثمرين والمؤسسات والجهات التنظيمية على حد سواء. وتعتمد هذه العملات على تقنيات متقدمة، مثل تقنية سلسلة الكتل ((Blockchain، التي توفر بيئة رقمية لإجراء المعاملات المالية بعيدًا عن الأنظمة التقليدية، مما ساعد على انتشار استخدامها في العديد من المجالات الاقتصادية.

وقد شهدت العملات الرقمية خلال السنوات الأخيرة توسعًا ملحوظًا في حجم التداول والقيمة السوقية، الأمر الذي أدى إلى زيادة اهتمام المؤسسات المالية بها سواء من خلال الاستثمار المباشر أو تقديم خدمات مرتبطة بها. إلا أن هذا التوسع صاحبه ارتفاع واضح في معدلات التقلب السعري، حيث تتغير قيم العملات الرقمية بصورة سريعة ومتكررة نتيجة تأثرها بعدد كبير من العوامل الاقتصادية والتكنولوجية والتنظيمية والنفسية.

وتعد تقلبات العملات الرقمية من أبرز السمات التي تميز هذا النوع من الأصول المالية، إذ تتسم بدرجة عالية من عدم الاستقرار مقارنة بالأصول التقليدية. ويؤدي هذا التذبذب إلى تغير مستويات العائد والمخاطرة بصورة مستمرة، الأمر الذي يجعل التعامل معها يتطلب قدرًا أكبر من التحليل والمتابعة واتخاذ القرارات المالية المناسبة.

وتواجه المؤسسات المالية في بيئة الأعمال الحديثة مجموعة متنوعة من المخاطر التي قد تؤثر في استقرارها المالي وقدرتها على تحقيق أهدافها، لذلك أصبحت إدارة المخاطر من الوظائف الأساسية

داخل هذه المؤسسات. وتهدف إدارة المخاطر إلى التعرف على مصادر المخاطر المختلفة، وقياسها، ووضع السياسات والإجراءات المناسبة للحد من آثارها، بما يضمن المحافظة على الاستقرار المالي واستمرار النشاط بكفاءة.

ومع التطور المستمر للأسواق المالية وظهور أدوات استثمارية جديدة، لم تعد الأساليب التقليدية لإدارة المخاطر كافية في جميع الحالات، بل أصبح من الضروري تطوير استراتيجيات أكثر مرونة وقدرة على التعامل مع المتغيرات السريعة. وتشمل هذه الاستراتيجيات استخدام أساليب التحليل المالي، وتنويع المحافظ الاستثمارية، وتطبيق تقنيات حديثة للتنبؤ بالمخاطر ومراقبتها بصورة مستمرة.

وفي هذا السياق، أصبحت تقلبات العملات الرقمية تمثل أحد العوامل التي تؤثر في طبيعة القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية، خاصة مع تزايد انخراط هذه المؤسسات في الأنشطة المرتبطة بالأصول الرقمية. كما دفعت هذه المتغيرات المؤسسات إلى مراجعة سياساتها المالية وتطوير آلياتها بما يتناسب مع طبيعة المخاطر المستجدة التي تفرضها البيئة الرقمية.

ويزداد الاهتمام الأكاديمي والمهني بدراسة العلاقة بين تقلبات العملات الرقمية واستراتيجيات إدارة المخاطر، نظراً لما تشهده الأسواق من تغيرات متسارعة وما يرافقها من تحديات وفرص في الوقت ذاته. وقد تناولت العديد من الدراسات هذه العلاقة من زوايا متعددة، ركزت على تحليل سلوك الأسواق الرقمية، وقياس مستويات التقلب، وتقييم مدى قدرة استراتيجيات إدارة المخاطر على الحد من الآثار السلبية لهذه التقلبات.

وانطلاقاً من ذلك، يأتي هذا البحث في إطار الاهتمام المتزايد بدراسة تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، من خلال تناول المفاهيم المرتبطة بالعملات الرقمية وتقلباتها، واستراتيجيات إدارة المخاطر، والعلاقة بينهما في ضوء التطورات التي يشهدها القطاع المالي العالمي، بما يسهم في تقديم إطار علمي يساعد على فهم هذا الموضوع في بيئة مالية تتسم بالتغير المستمر.

1.2. مشكلة الدراسة:

على الرغم من التطور الذي شهدته الأدبيات المتعلقة بالعملات الرقمية وإدارة المخاطر، فإن تصاعد حدة تقلبات أسعار العملات الرقمية أوجد تحديات جديدة أمام المؤسسات المالية في كيفية التعامل مع

هذا النوع من المخاطر ضمن استراتيجياتها الإدارية والمالية. كما أن الطبيعة الديناميكية لهذه الأصول تجعل تقدير المخاطر المرتبطة بها أكثر تعقيداً مقارنة بالأصول المالية التقليدية، وهو ما يستلزم تطوير آليات أكثر كفاءة للتعامل مع هذه التقلبات.

وبمراجعة الدراسات السابقة، يتضح أن معظمها ركز على تحليل أسباب تقلبات العملات الرقمية أو دراسة سلوك المستثمرين في أسواق الأصول الرقمية، في حين تناولت دراسات أخرى إدارة المخاطر في المؤسسات المالية بصورة عامة دون الربط المباشر بين تقلبات العملات الرقمية واستراتيجيات إدارة المخاطر المطبقة داخل هذه المؤسسات. كما أن الدراسات التي تناولت العلاقة بين المتغيرين جاءت في بيانات اقتصادية وأسواق مالية مختلفة، مما يجعل نتائجها غير كافية لتفسير هذه العلاقة في جميع البيانات المؤسسية.

وتتمثل الفجوة البحثية في محدودية الدراسات التي تناولت بصورة مباشرة تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية من خلال تحليل العلاقة بينهما في إطار واحد، مع الأخذ في الاعتبار طبيعة البيئة المالية الحديثة وما تشهده من تحولات رقمية متسارعة. ومن ثم تسعى هذه الدراسة إلى معالجة هذه الفجوة من خلال بحث تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، بما يسهم في تقديم فهم أكثر شمولاً لهذه العلاقة ودعم الأدبيات العلمية في هذا المجال.

1.3. أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية

تستمد هذه الدراسة أهميتها العلمية من حداثة موضوعها، إذ تتناول العلاقة بين تقلبات العملات الرقمية واستراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وهو من الموضوعات التي تشهد اهتماماً متزايداً في الأدبيات المالية المعاصرة. كما تسهم الدراسة في إثراء الجانب النظري من خلال توضيح المفاهيم المرتبطة بالعملات الرقمية وتقلباتها واستراتيجيات إدارة المخاطر، وبيان طبيعة العلاقة بينهما. كذلك تمثل الدراسة إضافة للمكتبة العربية، نظراً لمحدودية الدراسات العربية التي تناولت هذا الموضوع بصورة مباشرة، مما يجعلها مرجعاً يمكن الاستفادة منه في الدراسات المستقبلية.

ثانياً: الأهمية التطبيقية

1. تتمثل الأهمية العملية للدراسة فيما يأتي:
2. تزويد المؤسسات المالية بمؤشرات تساعد على تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر بما يتناسب مع تقلبات العملات الرقمية.
3. مساعدة متخذي القرار ومديري المخاطر على فهم تأثير تقلبات العملات الرقمية عند وضع السياسات والقرارات المالية.
4. دعم المؤسسات المالية في تحسين قدرتها على التنبؤ بالمخاطر المرتبطة بالأصول الرقمية والحد من آثارها المحتملة.
5. تقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في تعزيز كفاءة إدارة المخاطر وتحسين الأداء المالي للمؤسسات المالية.
6. توفير معلومات تفيد الجهات الرقابية وصناع السياسات عند تطوير الأطر التنظيمية الخاصة بالتعامل مع العملات الرقمية وإدارة المخاطر المرتبطة بها.
7. مساعدة المستثمرين والمؤسسات المالية على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة في ظل التقلبات المستمرة في أسواق العملات الرقمية.
8. توفير قاعدة معرفية يمكن الاستناد إليها عند إعداد البرامج التدريبية وتطوير الممارسات المهنية في مجال إدارة المخاطر المالية.

1.4. أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى التعرف إلى تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

ولتحقيق هذا الهدف الرئيس، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

1. التعرف إلى مستوى شدة التقلبات السعري للعملات الرقمية في المؤسسات المالية.

2. التعرف إلى مستوى عدم اليقين المرتبط بأسواق العملات الرقمية.
3. التعرف إلى مستوى مخاطر السيولة المرتبطة بالعملات الرقمية.
4. التعرف إلى مستوى المخاطر التنظيمية المرتبطة بالتعامل بالعملات الرقمية.
5. التعرف إلى واقع استراتيجيات إدارة المخاطر المطبقة في المؤسسات المالية.
6. قياس تأثير شدة التقلبات السعرية، وعدم اليقين، ومخاطر السيولة، والمخاطر التنظيمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.
7. تقديم توصيات تسهم في تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر بما يعزز قدرة المؤسسات المالية على التعامل مع تقلبات العملات الرقمية.

1.5. تساؤلات الدراسة

تسعى الدراسة للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الآتية:

1. ما مستوى شدة التقلبات السعرية للعملات الرقمية في المؤسسات المالية؟
2. ما مستوى عدم اليقين المرتبط بأسواق العملات الرقمية؟
3. ما مستوى مخاطر السيولة المرتبطة بالعملات الرقمية؟
4. ما مستوى المخاطر التنظيمية المرتبطة بالتعامل بالعملات الرقمية؟
5. ما واقع استراتيجيات إدارة المخاطر المطبقة في المؤسسات المالية؟
6. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لشدة التقلبات السعرية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية؟
7. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعدم اليقين في أسواق العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية؟

8. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المرتبطة بالعملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية؟

9. هل يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر التنظيمية المرتبطة بالعملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية؟

1.6. فروض الدراسة:

استنادًا إلى مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، تتمثل فروض الدراسة فيما يأتي:

الفرض الرئيس:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

وينبثق عن الفرض الرئيس الفروض الفرعية الآتية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لشدة التقلبات السعرية للعملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعدم اليقين في أسواق العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المرتبطة بالعملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

4. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر التنظيمية المرتبطة بالتعامل بالعملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

1.7. مصطلحات الدراسة:

- العملات الرقمية (Digital Currencies): هي أصول مالية رقمية يتم تداولها إلكترونيًا وتعتمد على تقنيات التشفير وسلسلة الكتل (Blockchain) لتسجيل المعاملات والتحقق منها، دون الحاجة إلى وسيط مالي تقليدي.

التعريف الإجرائي: ويقصد بها في هذه الدراسة الأصول الرقمية التي تتسم بارتفاع درجة التقلب في قيمتها السوقية، والتي يمكن أن تؤثر في القرارات المالية واستراتيجيات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.

- تقلبات العملات الرقمية (Cryptocurrency Volatility): تشير إلى التغيرات المستمرة والمسرعة في أسعار العملات الرقمية خلال فترة زمنية معينة نتيجة تأثرها بالعوامل الاقتصادية والمالية والتكنولوجية والتنظيمية.

التعريف الإجرائي: ويقصد بها في هذه الدراسة درجة التغير في أسعار العملات الرقمية، والتي يتم قياسها من خلال الأبعاد الآتية: شدة التقلبات السعرية، وعدم اليقين في السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التنظيمية.

- إدارة المخاطر (Risk Management): هي عملية منهجية تهدف إلى تحديد المخاطر التي قد تواجه المؤسسة، وتحليلها، وتقييمها، ووضع السياسات والإجراءات المناسبة للحد من آثارها أو السيطرة عليها بما يحقق أهداف المؤسسة.

التعريف الإجرائي: ويقصد بها في هذه الدراسة مجموعة السياسات والإجراءات والاستراتيجيات التي تطبقها المؤسسات المالية للتعرف على المخاطر المرتبطة بتقلبات العملات الرقمية وقياسها والتعامل معها والحد من آثارها.

- استراتيجيات إدارة المخاطر (Risk Management Strategies): هي الأساليب والخطط التي تعتمد عليها المؤسسات لتحديد المخاطر وتقييمها ومعالجتها من خلال إجراءات مثل تجنب المخاطر أو تخفيضها أو نقلها أو قبولها وفقاً لطبيعة النشاط.

التعريف الإجرائي: ويقصد بها في هذه الدراسة الممارسات والإجراءات التي تطبقها المؤسسات المالية للتعامل مع المخاطر الناتجة عن تقلبات العملات الرقمية، والتي يتم قياسها من خلال استجابات أفراد عينة الدراسة على أداة الاستبانة.

- المؤسسات المالية (Financial Institutions): هي المؤسسات التي تقدم خدمات مالية مثل البنوك، وشركات الاستثمار، وشركات الوساطة، وشركات التأمين، وغيرها من الجهات التي تعمل في إدارة الأموال وتقديم الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات.

التعريف الإجرائي: ويقصد بها في هذه الدراسة المؤسسات التي تمثل مجتمع الدراسة، والتي تطبق سياسات وإجراءات لإدارة المخاطر في إطار تعاملها مع الأنشطة والخدمات المالية.

الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1. الإطار النظري

المبحث الأول: تقلبات العملات الرقمية

المطلب الأول: مفهوم تقلبات العملات الرقمية

تُعد تقلبات العملات الرقمية من أبرز السمات التي تميز هذا النوع من الأصول المالية الحديثة، حيث تشير إلى درجة التغير في أسعار العملات الرقمية خلال فترة زمنية محددة، سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتعكس مستوى عدم الاستقرار وحجم المخاطر المرتبطة بالتعامل في هذه الأسواق. وتختلف درجة التقلبات من عملة رقمية إلى أخرى وفقاً لعوامل متعددة، مثل حجم التداول، وسلوك المستثمرين، والأحداث الاقتصادية والسياسية، والتغيرات التنظيمية، مما يجعل التنبؤ بحركة أسعارها أكثر صعوبة مقارنة بالعديد من الأصول المالية التقليدية. (Ahmed et al., 2024)

وتُعرف التقلبات المالية عموماً بأنها مقدار التذبذب في عوائد الأصل المالي حول متوسط قيمته خلال فترة زمنية معينة، حيث تعكس ارتفاعات التقلب مستوى أكبر من عدم اليقين والمخاطر المحتملة. وفي سوق العملات الرقمية، تأخذ هذه التقلبات طابعاً أكثر حدة نتيجة حداثة هذه الأسواق، واعتمادها على تقنيات رقمية حديثة، وارتفاع درجة المضاربة، إضافة إلى محدودية الأطر التنظيمية مقارنة بالأسواق المالية التقليدية. (Katsiampa, 2019)

وتتميز تقلبات العملات الرقمية بعدة خصائص تجعلها مختلفة عن تقلبات الأصول المالية الأخرى، من أهمها سرعة تغير الأسعار، وارتفاع حجم التذبذب خلال فترات قصيرة، وتأثرها الكبير بالأخبار

والتطورات المفاجئة. فقد أوضحت الدراسات التطبيقية أن ديناميكيات تقلب العملات الرقمية تتأثر بالصدمات السابقة والأخبار المهمة في السوق، كما تظهر علاقات متغيرة بين العملات الرقمية المختلفة نتيجة الترابط المتزايد داخل هذا السوق. (Katsiampa, 2019)

كما ترتبط تقلبات العملات الرقمية بدرجة مرتفعة من عدم اليقين، إذ إن القيمة السوقية لهذه العملات لا تعتمد فقط على العوامل الاقتصادية التقليدية، وإنما تتأثر أيضًا بعوامل خاصة مثل توجهات المستثمرين، والتغيرات التقنية، ومستوى قبول العملات الرقمية، والتطورات التنظيمية. وقد بينت المراجعات الحديثة أن طبيعة أسواق العملات الرقمية تختلف عن الأصول المالية التقليدية بسبب خصائصها الفريدة وارتباطها بدرجات مرتفعة من المخاطر المالية، الأمر الذي يجعل دراسة تقلباتها أمرًا ضروريًا لفهم آثارها على القرارات الاستثمارية وإدارة المخاطر. (Ahmed et al., 2024)

وتشير تقلبات العملات الرقمية في سياق المؤسسات المالية إلى التغيرات المستمرة في قيمة الأصول الرقمية وما ينتج عنها من مخاطر محتملة تؤثر على المحافظ الاستثمارية، ومستويات السيولة، وقرارات الاستثمار، الأمر الذي يتطلب تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر قادرة على التعامل مع هذه التقلبات. ولذلك أصبحت دراسة تقلبات العملات الرقمية محورًا مهمًا في الأدبيات المالية الحديثة، خاصة مع توسع اهتمام المؤسسات المالية بالاستثمار في الأصول الرقمية أو تقديم خدمات مرتبطة بها. (Ahmed et al., 2024)

وبناءً على ذلك، يمكن تعريف تقلبات العملات الرقمية إجرائيًا في هذه الدراسة بأنها درجة التغير وعدم الاستقرار في أسعار العملات الرقمية الناتجة عن تأثير مجموعة من العوامل الاقتصادية والسوقية والتنظيمية، والتي تؤثر في مستوى المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية وقدرتها على تطبيق استراتيجيات فعالة لإدارة تلك المخاطر.

المطلب الثاني: أسباب وعوامل تقلب أسعار العملات الرقمية

تتسم أسواق العملات الرقمية بدرجات مرتفعة من التقلب مقارنة بالعديد من الأصول المالية التقليدية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل المتداخلة التي تؤثر في حركة الأسعار وتحدد مستوى المخاطر المرتبطة بها. وتختلف طبيعة هذه العوامل بين عوامل اقتصادية وسوقية وتقنية وتنظيمية، حيث تتفاعل

فيما بينها لتؤدي إلى تغيرات سريعة في أسعار العملات الرقمية، وهو ما يجعل فهم أسباب التقلبات أمراً ضرورياً للمؤسسات المالية عند وضع استراتيجيات إدارة المخاطر. (Ahmed et al., 2024)

العوامل الاقتصادية والمالية

تؤثر المتغيرات الاقتصادية الكلية في تقلبات أسعار العملات الرقمية، حيث تؤدي التغيرات في معدلات التضخم، وأسعار الفائدة، والسياسات النقدية إلى تغير توجهات المستثمرين نحو الأصول الرقمية. فعند ارتفاع حالة عدم اليقين الاقتصادي أو حدوث أزمات مالية، قد يتجه بعض المستثمرين إلى العملات الرقمية باعتبارها أصولاً بديلة، بينما قد تؤدي تشديدات السياسة النقدية وارتفاع أسعار الفائدة إلى انخفاض الإقبال عليها نتيجة تفضيل المستثمرين للأصول الأقل مخاطرة. (Conrad et al., 2018)

كما ترتبط تقلبات العملات الرقمية بحركة الأسواق المالية التقليدية، إذ أشارت الدراسات إلى وجود تأثير لبعض المؤشرات المالية العالمية في تقلبات العملات الرقمية، خاصة خلال فترات الأزمات أو ارتفاع مستويات المخاطر في الأسواق، مما يعكس تزايد الترابط بين الأصول الرقمية والأسواق المالية التقليدية (Conrad et al., 2018).

عوامل العرض والطلب والمضاربة في السوق

يُعد عامل العرض والطلب من أهم العوامل المؤثرة في أسعار العملات الرقمية، حيث إن محدودية المعروض من بعض العملات الرقمية، مثل البيتكوين، مقابل التغير المستمر في الطلب عليها يؤدي إلى حدوث تغيرات كبيرة في الأسعار. كما تلعب المضاربة دوراً رئيساً في زيادة حدة التقلبات، نتيجة اعتماد العديد من المستثمرين على توقعات ارتفاع الأسعار وتحقيق الأرباح السريعة، مما يؤدي إلى حدوث موجات شراء أو بيع مكثفة خلال فترات زمنية قصيرة. (Katsiampa, 2019)

وتزداد حدة المضاربة بسبب طبيعة سوق العملات الرقمية التي تعمل على مدار الساعة، وعدم وجود حدود زمنية للتداول، الأمر الذي يسمح بحدوث تغيرات سريعة مستمرة وسريعة مقارنة بالأسواق المالية التقليدية. (Ahmed et al., 2024)

العوامل المرتبطة بسلوك المستثمرين

يؤثر سلوك المستثمرين بصورة كبيرة في تقلبات أسعار العملات الرقمية، حيث تتأثر قرارات التداول بالعوامل النفسية مثل الخوف والطمع وتوقعات السوق، مما يؤدي إلى زيادة عمليات البيع والشراء غير المستقرة. كما أن انتشار المعلومات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية يؤثر في

توجهات المستثمرين، وقد يؤدي إلى تحركات سعرية مفاجئة نتيجة تغيرات الإدراك الجماعي لقيمة العملات الرقمية. (Ahmed et al., 2024)

وتزداد أهمية العامل السلوكي في أسواق العملات الرقمية بسبب ارتفاع نسبة المستثمرين الأفراد مقارنة ببعض الأسواق المالية التقليدية، مما يجعل الأسعار أكثر حساسية للأخبار والشائعات والتوقعات المستقبلية.

العوامل التنظيمية والقانونية

تمثل البيئة التنظيمية أحد أهم مصادر التقلب في سوق العملات الرقمية، حيث تؤثر القرارات الحكومية المتعلقة بالسماح بتداول العملات الرقمية أو تقييده، ووضع التشريعات الخاصة بالمنصات الرقمية، والرقابة على عمليات التداول، في مستوى ثقة المستثمرين واستقرار السوق. وقد تؤدي الأخبار المتعلقة بالتنظيم أو الحظر أو فرض قيود جديدة إلى حدوث تغيرات حادة في أسعار العملات الرقمية خلال فترات قصيرة. (Ahmed et al., 2024)

كما أن غياب إطار تنظيمي موحد عالميًا للعملات الرقمية يزيد من حالة عدم اليقين، ويجعل المؤسسات المالية تواجه تحديات إضافية عند تقييم المخاطر المرتبطة بالتعامل بهذه الأصول.

العوامل التقنية والأمنية

ترتبط العملات الرقمية بدرجة كبيرة بالتطورات التقنية، حيث تؤثر كفاءة شبكات البلوك تشين، والتحديثات التقنية، ومستوى الأمان السيبراني في ثقة المستثمرين واستقرار الأسعار. كما تؤدي عمليات الاختراق الأمني لمنصات التداول أو فقدان الأصول الرقمية إلى انخفاض الثقة في السوق وارتفاع مستويات التقلب. (Katsiampa, 2019)

إضافة إلى ذلك، فإن الاعتماد على التكنولوجيا الحديثة يجعل العملات الرقمية أكثر تأثرًا بالمشكلات التقنية مقارنة بالأصول المالية التقليدية، مما يزيد من الحاجة إلى تطوير أنظمة رقابية وتقنية فعالة لإدارة المخاطر.

الأحداث السياسية والاقتصادية العالمية

تؤثر الأحداث العالمية الكبرى، مثل الأزمات السياسية والحروب والتغيرات الجيوسياسية، في حركة أسعار العملات الرقمية، حيث تؤدي هذه الأحداث إلى ارتفاع مستويات عدم اليقين في الأسواق المالية وزيادة تقلبات الأصول عالية المخاطر. وقد أوضحت بعض الدراسات أن الأحداث الجيوسياسية يمكن

أن تؤثر في سلوك المستثمرين تجاه العملات الرقمية، إلا أنها لا تجعل هذه العملات بالضرورة ملاذًا آمنًا خلال فترات الأزمات (النيف، 2023).

المطلب الثالث: قياس وتحليل تقلبات العملات الرقمية

يُعد قياس وتحليل تقلبات العملات الرقمية من الموضوعات الأساسية في الدراسات المالية الحديثة، نظرًا لما تتسم به هذه الأسواق من تغيرات سريعة حادة وعدم استقرار مرتفع، مما يجعل تقدير مستوى التقلبات أمرًا ضروريًا لفهم طبيعة المخاطر المرتبطة بها، ودعم القرارات الاستثمارية والمالية. وتساعد نماذج قياس التقلبات على تحديد درجة عدم اليقين في أسعار العملات الرقمية، وتحليل سلوكها خلال الفترات المختلفة، بما يساهم في تطوير أدوات أكثر كفاءة لإدارة المخاطر في المؤسسات المالية (Ahmed et al., 2024).

ويقصد بقياس تقلبات العملات الرقمية تقدير درجة التغير في أسعار أو عوائد العملات الرقمية خلال فترة زمنية محددة، وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية والقياسية التي تهدف إلى تحديد مستوى التذبذب والتنبؤ باتجاهاته المستقبلية. وتزداد أهمية هذه القياسات في سوق العملات الرقمية بسبب طبيعتها غير التقليدية، وارتفاع حساسيتها للأخبار والتغيرات الاقتصادية والتنظيمية، مقارنة بالأسواق المالية التقليدية. (Katsiampa, 2019)

الأساليب الإحصائية التقليدية لقياس التقلبات

تتمثل الأساليب التقليدية لقياس تقلبات العملات الرقمية في مجموعة من المؤشرات الإحصائية التي تستخدم لتحديد درجة تشتت الأسعار والعوائد حول متوسطها، ومن أبرزها الانحراف المعياري، والتباين، ومعامل الاختلاف. ويعكس ارتفاع قيمة الانحراف المعياري وجود درجة أكبر من عدم الاستقرار في أسعار الأصل المالي، بينما تشير القيم المنخفضة إلى استقرار نسبي في حركة الأسعار.

وعلى الرغم من أهمية هذه الأساليب في تقديم مؤشرات أولية عن مستوى التقلب، إلا أنها تواجه بعض القيود عند استخدامها في أسواق العملات الرقمية، نظرًا لأن هذه الأسواق تتميز بالتغير المستمر، وعدم ثبات مستويات التقلب عبر الزمن، ووجود صدمات مفاجئة تؤثر في حركة الأسعار، مما أدى إلى الاعتماد على نماذج قياسية أكثر تطورًا. (Conrad et al., 2018)

نماذج ARCH و GARCH في تحليل تقلبات العملات الرقمية

تُعد نماذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين (ARCH) ونماذج التباين الشرطي ذاتي الانحدار (GARCH) من أكثر النماذج استخدامًا في تحليل التقلبات المالية، حيث تركز على دراسة تغيرات التباين عبر الزمن وقياس تأثير الصدمات السابقة على التقلبات الحالية والمستقبلية.

ويتميز نموذج GARCH بقدرته على تحليل طبيعة التقلبات المتغيرة، حيث يفترض أن تقلبات العوائد المالية لا تكون ثابتة بمرور الزمن، وإنما تتأثر بالمعلومات السابقة والتغيرات المفاجئة في السوق. وقد استخدم (Katsiampa, 2019) مجموعة من نماذج GARCH لتحليل ديناميكيات تقلبات العملات الرقمية، وأظهرت النتائج أن هذه النماذج توفر قدرة مناسبة على تفسير سلوك التقلبات والتنبؤ بها، مع اختلاف مستوى الكفاءة بين العملات الرقمية المختلفة.

نموذج GARCH-MIDAS في تحليل التقلبات طويلة وقصيرة الأجل

يُعد نموذج GARCH-MIDAS من النماذج الحديثة المستخدمة في تحليل مكونات التقلبات طويلة وقصيرة الأجل، حيث يسمح بدراسة تأثير العوامل الاقتصادية الكلية في تقلبات العملات الرقمية إلى جانب تحليل التقلبات اليومية قصيرة الأجل. ويتميز هذا النموذج بقدرته على دمج البيانات ذات الترددات الزمنية المختلفة، مثل البيانات اليومية والشهرية، مما يجعله مناسبًا لتحليل الأسواق التي تتأثر بعوامل اقتصادية متعددة.

وقد استخدم (Conrad et al., 2018) نموذج GARCH-MIDAS لتحليل تقلبات البيتكوين، وأوضحت النتائج أن بعض المتغيرات الاقتصادية والمالية، مثل تقلبات أسواق الأسهم العالمية ومستويات المخاطر الاقتصادية، تؤثر في مكونات التقلبات طويلة الأجل للعملات الرقمية، مما يؤكد أهمية دمج العوامل الخارجية عند تحليل مخاطر هذه الأصول.

استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل تقلبات العملات الرقمية

مع التطور الكبير في تقنيات تحليل البيانات، أصبحت أساليب الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي من الأدوات الحديثة المستخدمة في التنبؤ بتقلبات العملات الرقمية، نظرًا لقدرتها على معالجة كميات ضخمة من البيانات واكتشاف الأنماط غير الخطية التي قد يصعب تحديدها باستخدام النماذج التقليدية.

وتستخدم تقنيات مثل الشبكات العصبية الاصطناعية وخوارزميات التعلم العميق لتحليل البيانات التاريخية للأسعار، وحجم التداول، واتجاهات السوق، والأخبار الرقمية، بهدف تحسين دقة التنبؤ بالتغيرات المستقبلية. وقد أشارت الدراسات الحديثة إلى أهمية توظيف النماذج الذكية مستقبلاً في تطوير نماذج أكثر دقة لقياس مخاطر العملات الرقمية والتعامل مع طبيعتها المتغيرة (Ahmed et al., 2024).

المطلب الرابع: آثار تقلبات العملات الرقمية على المؤسسات المالية

أدت التطورات المتسارعة في أسواق العملات الرقمية إلى زيادة اهتمام المؤسسات المالية بدراسة آثار هذه الأصول على الاستقرار المالي وعمليات اتخاذ القرار، خاصة في ظل ما تتميز به العملات الرقمية من ارتفاع مستويات التقلب وعدم اليقين. فالتغيرات السريعة الحادة التي تشهدها هذه الأسواق لا تؤثر فقط على المستثمرين الأفراد، وإنما تمتد آثارها إلى المؤسسات المالية التي تتعامل مع الأصول الرقمية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، سواء من خلال الاستثمار فيها، أو تقديم خدمات مرتبطة بها، أو دمجها ضمن أنشطتها المالية الحديثة. (Ahmed et al., 2024)

وتختلف آثار تقلبات العملات الرقمية على المؤسسات المالية وفقاً لطبيعة نشاط المؤسسة، وحجم تعرضها للأصول الرقمية، وقدرتها على تطبيق أدوات فعالة لإدارة المخاطر. فكلما ارتفعت درجة الاعتماد على العملات الرقمية أو زادت نسبة الاستثمار فيها، أصبحت المؤسسة أكثر عرضة للتأثر بالتغيرات المفاجئة في الأسعار، مما يتطلب تطوير سياسات رقابية واستراتيجيات متقدمة للتعامل مع هذه المخاطر.

تأثير تقلبات العملات الرقمية على المخاطر المالية

تؤدي التقلبات المرتفعة في أسعار العملات الرقمية إلى زيادة مستوى المخاطر المالية التي تواجه المؤسسات، خاصة مخاطر السوق الناتجة عن التغيرات المفاجئة في قيمة الأصول. فعند حدوث انخفاض حاد في أسعار العملات الرقمية، قد تتعرض المؤسسات التي تمتلك استثمارات في هذه الأصول إلى خسائر مالية تؤثر على قيمة محافظها الاستثمارية ومستويات العائد المتوقع منها (Katsiampa, 2019).

كما تؤثر هذه التقلبات في قدرة المؤسسات المالية على تقييم القيمة العادلة للأصول الرقمية، نظرًا لصعوبة التنبؤ بحركات الأسعار المستقبلية، مما يزيد من تعقيد عمليات إدارة المحافظ وتحديد مستويات التعرض المناسبة للمخاطر. وقد أشارت الدراسات إلى أن الطبيعة المتغيرة لتقلبات العملات الرقمية تجعلها تختلف عن الأصول التقليدية، الأمر الذي يتطلب استخدام نماذج متقدمة لقياس المخاطر والتنبؤ بها. (Conrad et al., 2018)

تأثير تقلبات العملات الرقمية على مخاطر السيولة

تمثل السيولة أحد التحديات الرئيسية المرتبطة بالعملات الرقمية، حيث قد تواجه المؤسسات المالية صعوبة في تحويل الأصول الرقمية إلى نقد بسرعة دون التأثير الكبير على أسعارها، خاصة خلال فترات الانخفاض الحاد في السوق أو انخفاض حجم التداول. ويؤدي ضعف السيولة إلى زيادة احتمالية الخسائر، وارتفاع تكلفة تنفيذ المعاملات المالية المرتبطة بهذه الأصول.

كما أن سرعة تغير الأسعار في أسواق العملات الرقمية قد تجعل المؤسسات بحاجة إلى الاحتفاظ بمستويات أعلى من السيولة لمواجهة الالتزامات المحتملة، مما يؤثر في كفاءة استخدام الموارد المالية ويزيد من أهمية وضع سياسات واضحة لإدارة مخاطر السيولة المرتبطة بالأصول الرقمية (Ahmed et al., 2024).

تأثير التقلبات على القرارات الاستثمارية للمؤسسات المالية

تؤثر تقلبات العملات الرقمية بصورة مباشرة على القرارات الاستثمارية للمؤسسات المالية، حيث تجعل عملية تقييم الفرص الاستثمارية أكثر تعقيدًا بسبب صعوبة تحديد العائد المتوقع ومستوى المخاطر المصاحبة. وعلى الرغم من أن ارتفاع التقلبات قد يوفر فرصًا لتحقيق عوائد مرتفعة، فإنه في الوقت ذاته يزيد من احتمالية التعرض لخسائر كبيرة.

ولهذا تحتاج المؤسسات المالية إلى إجراء تحليلات دقيقة قبل الاستثمار في العملات الرقمية، مع الاعتماد على أدوات قياس المخاطر والنماذج التنبؤية التي تساعد في تحديد حجم الاستثمار المناسب، وتحقيق التوازن بين فرص النمو ومستويات المخاطر المقبولة. (Katsiampa, 2019)

تأثير التقلبات على المخاطر التنظيمية والامتثال

تُعد المخاطر التنظيمية من أبرز الآثار الناتجة عن تقلبات العملات الرقمية، حيث إن عدم استقرار الأطر القانونية والتنظيمية الخاصة بهذه الأصول يؤدي إلى زيادة حالة عدم اليقين أمام المؤسسات المالية. فقد تؤثر التغيرات في القوانين واللوائح المتعلقة بتداول العملات الرقمية أو استخدامها في طبيعة القرارات الاستثمارية والعمليات التشغيلية للمؤسسات. (Ahmed et al., 2024)

كما تواجه المؤسسات تحديات مرتبطة بالالتزام بالمطلبات الرقابية، ومكافحة غسل الأموال، وحماية المستثمرين، مما يتطلب تطوير أنظمة امتثال أكثر مرونة وقدرة على التكيف مع التطورات المستمرة في سوق العملات الرقمية.

تأثير التقلبات على استراتيجيات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية

دفعت التقلبات المرتفعة في أسواق العملات الرقمية المؤسسات المالية إلى إعادة تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر بما يتناسب مع طبيعة هذه الأصول الجديدة. وتشمل هذه الاستراتيجيات تنويع المحافظ الاستثمارية، واستخدام أدوات التحوط المالي، وتطبيق نماذج قياس المخاطر، وتعزيز أنظمة المراقبة والإنذار المبكر.

كما أصبح من الضروري دمج التقنيات الحديثة، مثل تحليل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، في عمليات إدارة المخاطر، لما توفره من قدرة على تحليل كميات كبيرة من البيانات والتنبؤ بالتغيرات المحتملة في السوق، بما يدعم اتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية. (Ahmed et al., 2024)

تأثير التقلبات على الاستقرار المالي والثقة المؤسسية

قد تؤثر التقلبات الحادة في العملات الرقمية على مستوى الثقة في المؤسسات المالية التي ترتبط بهذه الأسواق، خاصة إذا تعرضت لخسائر كبيرة أو واجهت صعوبات في إدارة المخاطر المرتبطة بالأصول الرقمية. كما يمكن أن تؤدي التحركات السعرية المفاجئة إلى زيادة المخاوف بشأن انتقال المخاطر من سوق العملات الرقمية إلى النظام المالي التقليدي، خاصة مع توسع مشاركة المؤسسات المالية في هذا المجال.

وعلى الرغم من ذلك، فإن وجود أطر فعالة لإدارة المخاطر والحوكمة المالية يمكن أن يساعد المؤسسات على الاستفادة من الفرص التي توفرها العملات الرقمية مع الحد من آثار التقلبات المحتملة.

المبحث الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر

المطلب الأول: ماهية المخاطر وإدارة المخاطر

تعد المخاطر من المفاهيم الجوهرية في العلوم الإدارية والأمنية، وقد عرفها عدد كبير من الباحثين من زوايا مختلفة، إلا أن جوهر التعريف يتفق على أنها تشير إلى احتمال وقوع حدث يؤدي إلى تأثير سلبي أو غير متوقع على الأهداف أو الموارد أو العمليات. يعرف نيد هوبارد المخاطر بأنها "احتمال وقوع حدث يترتب عليه تأثير على الأهداف المرجوة سواء كان هذا التأثير سلبيًا أو إيجابيًا"، مما يوضح ارتباط المخاطر بالقدرة على التنبؤ والتخطيط المسبق لمواجهة النتائج المحتملة. كما يعرفها كوفمان بأنها "ظرف أو حالة أو حادث قد يؤدي إلى فقدان أو ضرر أو خلل في الأداء أو تعطيل للأهداف المحددة". ويشير أونيل إلى أن المخاطر تمثل "عدم اليقين المرتبط بالأحداث المستقبلية والتي قد تؤثر على العمليات أو القرارات الإدارية." (حمد والمقوز 2025)

وفي السياق الأمني، يعرف بعض الباحثين المخاطر بأنها "أي تهديد محتمل يؤثر على سلامة الأفراد أو الممتلكات أو استمرارية العمليات الأمنية"، وهو تعريف يربط بين احتمال الحدوث والتأثير المحتمل على الأداء الأمني. ويقدم شو تعريفًا موسعًا للمخاطر بأنها "احتمالية حدوث اختلافات بين النتائج المتوقعة والنتائج الفعلية، والتي قد تؤدي إلى خسائر مادية أو معنوية أو اجتماعية"، موضحًا بذلك البعد التحليلي للمخاطر وأهميته في اتخاذ القرار. كما يرى باوند أن المخاطر تمثل "فرصة محتملة للحدوث غير المتوافق مع الأهداف المرسومة، يمكن قياسها وتقدير أثرها قبل وقوعها"، وهو تعريف يشدد على ضرورة التحليل المسبق للمخاطر لتقليل تأثيرها. (بكباطة وعدمان 2022)

أما إدارة المخاطر، فقد حددها مجموعة من الباحثين على أنها "العملية المنهجية لتحديد وتقييم ومعالجة المخاطر بهدف تقليل تأثيرها السلبي على الأهداف المؤسسية"، وهو تعريف يؤكد على الطبيعة المنظمة والإجرائية لإدارة المخاطر. ويعرفها آرثر داونز بأنها "استراتيجية متكاملة تتضمن التعرف على المخاطر وتحليلها وتطوير خطط للتعامل معها بطرق استباقية وفعالة"، مما يبرز البعد الاستراتيجي والإداري لإدارة المخاطر. كما يشير هوبارد إلى أن إدارة المخاطر هي "عملية علمية تهدف إلى تقليل عدم اليقين وضمان استمرار العمليات وتحقيق الأهداف عبر التنبؤ بالتهديدات والتعامل معها بطريقة منظمة". ويعرفها معهد المحاسبين القانونيين بأنها "إطار متكامل يتضمن سياسات وإجراءات وأدوات لتحليل وتقييم ومعالجة المخاطر بما يحقق حماية الموارد وتحسين الأداء المؤسسي". (أيوب وقرموش 2021)

وتقدم كوهين تعريفًا آخر لإدارة المخاطر بأنها "مجموعة الأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحديد المخاطر المحتملة قبل حدوثها، ووضع خطط استجابة فعالة، ومتابعة النتائج لتطوير الأداء المستقبلي"، مما يشير إلى الطبيعة الدورية والتكاملية للعملية. ويعرفها باول بأنها "مجموعة من العمليات الإدارية التي تضمن التعرف المبكر على المخاطر، وتقييم احتمالية حدوثها وتأثيرها، وتطبيق الإجراءات المناسبة للحد من آثارها، مع الحفاظ على تحقيق أهداف المنظمة". ويعرفها البروفيسور زاهر بأنها "منهجية متكاملة للتعامل مع عدم اليقين، تشمل التقدير والتحليل واتخاذ القرار الوقائي والتصحيحي لتقليل الخسائر وتعظيم الفائدة"، وهو تعريف يربط بين التحليل والقرار والوقاية. (سعودي 2020)

كما يرى بعض الباحثين أن إدارة المخاطر لا تقتصر على الجانب الوقائي، بل تشمل أيضًا استخدام البيانات والتحليلات للتنبؤ بالتهديدات المستقبلية واتخاذ القرارات الاستراتيجية، حيث يعرفها تومسون بأنها "أداة استباقية لإدارة التحديات المستقبلية عبر دمج التنبؤ والتحليل واتخاذ الإجراءات المناسبة لضمان استمرارية الأداء وتحقيق الأهداف المؤسسية".

وبهذا يتضح أن المخاطر وإدارة المخاطر تمثلان محورًا أساسيًا لفهم كيفية حماية الأهداف المؤسسية وضمان استمرارية العمليات، حيث يركز التعريف على ثلاثة عناصر أساسية هي: احتمال حدوث حدث، أثره على الأهداف، والإجراءات المتخذة للتعامل معه بطريقة منظمة وفعالة، وهو ما يعكس التوافق بين المفاهيم المختلفة في الأدبيات الأكاديمية المعاصرة. (النحاس 2022)

المطلب الثاني: تصنيف المخاطر

تعتبر المخاطر جزءًا جوهريًا في أي بيئة تنظيمية أو أمنية، وتحديدًا وتصنيفها خطوة أساسية لإدارتها بفاعلية وضمان استمرارية العمل وتحقيق الأهداف. إذ أن التعرف على أنواع المخاطر المختلفة يتيح للمؤسسات تبني استراتيجيات مناسبة للحد من آثارها السلبية، سواء على الصعيد المالي أو التشغيلي أو الاستراتيجي. وتعتمد عملية تصنيف المخاطر على معايير متعددة تشمل طبيعة الخطر، مصدره، تأثيره المحتمل، واحتمالية حدوثه، مما يساهم في توجيه الموارد واتخاذ القرارات الوقائية والتخطيطية بشكل منهجي. ويُعد تصنيف المخاطر أداة عملية لتسهيل تحليلها ومعالجتها، إذ يساعد صناع القرار على التفريق بين المخاطر الأكثر تأثيرًا وتلك الأقل احتمالًا، وبالتالي تحسين مستوى الاستجابة والتقليل من احتمالية حدوث الأزمات. (يس 2022)

• **المخاطر الاستراتيجية:** تمثل المخاطر الاستراتيجية التحديات التي قد تهدد قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها بعيدة المدى ورؤيتها المستقبلية. وتشمل هذه المخاطر تغييرات السياسة الحكومية، والتحول الاقتصادي الكبير، والتنافس الشديد في الأسواق، وكذلك التطورات التكنولوجية التي قد تؤثر على نموذج العمل المؤسسي. إدارة هذه المخاطر تتطلب تخطيطًا طويل الأجل وتحليلًا دقيقًا للبيئة الخارجية والتوجهات المستقبلية.

• **المخاطر التشغيلية:** ترتبط المخاطر التشغيلية بالعمليات اليومية للمؤسسة، وتشمل أي خلل أو فشل في الإجراءات الداخلية أو المعدات أو الموارد البشرية. من أمثلة ذلك الأعطال التقنية، الأخطاء البشرية، ضعف التنسيق

بين الأقسام، أو قصور في نظم المعلومات. فهم هذه المخاطر يمكن المؤسسات من وضع خطط وقائية لضمان استمرارية العمليات وتحسين الكفاءة التشغيلية. (ElSayed 2023)

- **المخاطر المالية:** تتعلق المخاطر المالية بالأثر المحتمل على الموارد المالية للمؤسسة نتيجة تقلبات الأسواق، تقلب أسعار الصرف، ارتفاع تكاليف التمويل، أو ضعف إدارة النقد والسيولة. وتشمل أيضًا المخاطر الائتمانية الناتجة عن تعثر العملاء في السداد أو فقدان فرص استثمارية، مما يستلزم رقابة مالية دقيقة وتخطيطًا ماليًا استراتيجيًا.

- **المخاطر القانونية والتنظيمية:** ترتبط هذه المخاطر بالالتزام بالقوانين واللوائح التنظيمية المعمول بها، وتشمل الغرامات، الدعاوى القضائية، التغيرات التشريعية، أو عدم الامتثال للمعايير المهنية. تتطلب هذه المخاطر متابعة مستمرة للتشريعات المحلية والدولية، ووضع سياسات داخلية للامتثال، فضلاً عن تدريب الموظفين على اللوائح والإجراءات القانونية.

- **المخاطر التكنولوجية:** تشمل المخاطر الناجمة عن الاعتماد المتزايد على التكنولوجيا الحديثة، مثل الأعطال التقنية، الهجمات الإلكترونية، فقدان البيانات، أو اختراق أنظمة المعلومات. وتزداد أهمية هذا التصنيف في المؤسسات الأمنية نظرًا لاعتمادها على نظم المراقبة والتحكم والتقنيات الرقمية، مما يستدعي تطوير استراتيجيات أمنية متقدمة للحماية من المخاطر التكنولوجية. (Rodríguez et al 2022)

- **المخاطر البيئية والصحية:** تشير هذه المخاطر إلى الأحداث أو الظروف التي قد تؤثر على البيئة أو الصحة العامة، مثل الكوارث الطبيعية، الحوادث الصناعية، الأوبئة، أو التلوث. وتستلزم هذه المخاطر وضع خطط طوارئ وإجراءات وقائية لضمان سلامة الأفراد واستمرارية الأعمال، مع الالتزام بالمعايير البيئية والصحية.

• **المخاطر الاجتماعية والثقافية:** تنشأ هذه المخاطر من التغيرات الاجتماعية أو الثقافية التي قد تؤثر على سمعة المؤسسة أو قبول المجتمع لعملياتها، مثل الاحتجاجات الاجتماعية، التغيرات في الاتجاهات العامة، أو فقدان ثقة الجمهور. التعامل مع هذه المخاطر يحتاج إلى استراتيجيات تواصل فعالة وبناء علاقات إيجابية مع المجتمع.

• **المخاطر السياسية:** تنشأ من عدم الاستقرار السياسي أو التغيرات في السياسات الحكومية أو النزاعات الداخلية والخارجية، والتي قد تؤثر على استقرار العمليات الأمنية والاقتصادية للمؤسسة. إدارة هذه المخاطر تتطلب متابعة دقيقة للبيئة السياسية وتطوير خطط مرنة للتكيف مع المستجدات. (2022 Alzoubi)

المطلب الثالث: أهمية وأهداف إدارة المخاطر

تكتسب إدارة المخاطر أهمية بالغة في المؤسسات بمختلف أنواعها، سواء كانت أمنية أو تجارية أو خدمية، حيث تُعد أداة أساسية للحفاظ على استمرارية الأعمال وضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة وفاعلية. فهي تمكن المؤسسة من التعامل مع بيئة العمل المعقدة والمليئة بعدم اليقين، من خلال التنبؤ بالمخاطر المحتملة والتحكم في تأثيراتها قبل أن تتحول إلى أزمات حقيقية. وتساهم إدارة المخاطر في تعزيز القدرة المؤسسية على مواجهة التحديات غير المتوقعة، مما يقلل من فرص الخسائر المالية، التشغيلية، وحتى السمعة المؤسسية التي قد تتعرض للتأثر نتيجة الأخطاء أو الفشل في التنبؤ بالمخاطر.

كما توفر إدارة المخاطر مستوى أعلى من اليقين في اتخاذ القرارات، إذ تساعد صناع القرار على الاعتماد على معلومات دقيقة وشاملة حول طبيعة المخاطر ومدى تأثيرها المحتمل، مما يساهم في وضع خطط وقائية واستراتيجية تتوافق مع أهداف المؤسسة. إضافة إلى ذلك، فإنها تعزز كفاءة استخدام الموارد البشرية والمادية، من خلال توجيه الجهود نحو التعامل مع المخاطر الأكثر تأثيراً، وتقليل الهدر في الوقت والجهد. ومن جهة أخرى، فإن تطبيق إدارة المخاطر يساهم في

تحسين الأداء التنظيمي العام من خلال الحد من الأخطاء التشغيلية، وتوفير آليات لمراجعة الإجراءات والتكيف مع المستجدات، بما يضمن تحقيق الاستقرار المؤسسي على المدى الطويل. (خان واسامة 2023)

إلى جانب ذلك، تعتبر إدارة المخاطر عاملاً مهماً في تعزيز ثقافة الاستعداد والمسؤولية داخل المؤسسة، حيث تشجع جميع المستويات الإدارية والموظفين على الانخراط في مراقبة وتحليل المخاطر، وتطوير الوعي بأهمية الوقاية والتخطيط المستقبلي. هذا الوعي يسهم في خلق بيئة عمل أكثر أماناً واستدامة، ويزيد من القدرة على التكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية، كما يدعم تعزيز الثقة بين الإدارة والعاملين وأصحاب المصلحة، نظراً لأن وجود نظام فعال لإدارة المخاطر يعكس التزام المؤسسة بالاحترافية والحوكمة الجيدة.

تعتبر إدارة المخاطر من الركائز الأساسية لضمان استدامة الأداء المؤسسي وفعالية العمليات، إذ تسهم في الحد من التأثيرات السلبية المحتملة على الموارد البشرية والمادية، وتحسين القدرة على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المبنية على المعلومات الدقيقة والتحليل الموضوعي للمخاطر. وتتبع أهمية أهداف إدارة المخاطر من كونها توفر إطاراً منهجياً متكاملًا للتعرف على المخاطر المحتملة، وتحليلها، وتطوير استراتيجيات للتعامل معها، ومتابعة نتائج هذه الاستراتيجيات لضمان فعالية الإجراءات المتخذة واستمرارية الأداء المؤسسي. (العوضي 2024)

• تحديد المخاطر المحتملة بدقة:

يهدف هذا الهدف إلى تمكين المؤسسات من التعرف بشكل دقيق على جميع المخاطر التي قد تواجهها، سواء كانت مالية، تشغيلية، تقنية، أو أمنية. ويتيح التعرف المبكر على هذه المخاطر اتخاذ إجراءات وقائية فعالة قبل وقوع الأحداث السلبية، بما يقلل من تأثيراتها المحتملة على سير العمليات والأهداف المؤسسية.

• تحليل وتقييم المخاطر:

يندرج تحت هذا الهدف تحليل طبيعة المخاطر وشدتها واحتمالية حدوثها، مما يسمح بتصنيفها وفق أولويتها. ويعزز هذا التحليل قدرة المؤسسة على تخصيص الموارد بشكل مناسب للحد من المخاطر الأكثر تأثيراً، ودعم عملية اتخاذ القرار المبنية على أسس علمية، وبالتالي تحسين مستوى الأداء والكفاءة التشغيلية. (عبد الفتاح 2025)

• تطوير خطط الاستجابة والتحكم:

يركز هذا الهدف على وضع استراتيجيات وإجراءات واضحة ومحددة للتعامل مع المخاطر عند حدوثها أو للحد من احتمالية تأثيرها، بما يضمن استمرارية العمليات الحيوية للمؤسسة وتقليل الخسائر المحتملة. كما يساهم في تعزيز المرونة المؤسسية وقدرتها على التكيف مع التغيرات الطارئة في بيئة العمل.

• تعزيز قدرة المتابعة والتقييم المستمر:

يشمل هذا الهدف مراقبة تطبيق إجراءات إدارة المخاطر بشكل دوري، وتقييم مدى فعاليتها وملاءمتها للبيئة التشغيلية المتغيرة. ويساعد ذلك على تحسين خطط الاستجابة المستقبلية، وتحديث الإجراءات المتبعة، وضمان تعزيز الأداء الأمني والتشغيلي للمؤسسة على المدى الطويل. (اسعد وعمر 2023)

المطلب الرابع: استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية

تُعد استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها هذه المؤسسات للحفاظ على الاستقرار المالي، وتعزيز قدرتها على مواجهة تقلبات الاقتصاد والمالية، خاصة في ظل تزايد تعقيد الأسواق وتنوع مصادر المخاطر. وتهدف هذه الاستراتيجيات إلى تحديد المخاطر المحتملة، وتحليل مستويات تأثيرها، ووضع الإجراءات المناسبة للحد من آثارها أو السيطرة عليها، بما يضمن استمرارية العمليات وتحقيق الأهداف المالية والاستراتيجية للمؤسسة.

وتتضمن استراتيجيات إدارة المخاطر مجموعة من الأساليب المتكاملة التي تساعد المؤسسات المالية على التعامل مع المخاطر المختلفة، ومن أبرزها:

1. استراتيجية تجنب المخاطر (Risk Avoidance)

تعتمد هذه الاستراتيجية على عدم الدخول في الأنشطة أو الاستثمارات التي تحمل مستويات مرتفعة من المخاطر تتجاوز قدرة المؤسسة على تحملها. وتستخدم المؤسسات المالية هذه الاستراتيجية عند وجود مخاطر كبيرة يصعب التحكم فيها أو عند عدم توفر أدوات فعالة للحد من آثارها، حيث يتم استبعاد القرارات أو العمليات التي قد تؤدي إلى خسائر جوهريّة.

2. استراتيجية تقليل أو تخفيف المخاطر (Risk Mitigation)

تُعد من أكثر الاستراتيجيات استخدامًا في المؤسسات المالية، حيث تهدف إلى خفض احتمالية حدوث المخاطر أو تقليل حجم آثارها في حال وقوعها. ويتم ذلك من خلال تطبيق إجراءات رقابية، وتحسين أنظمة المتابعة، وتنويع الاستثمارات، ووضع سياسات ائتمانية أكثر دقة، بالإضافة إلى استخدام النماذج التحليلية لقياس المخاطر والتنبؤ بها.

3. استراتيجية نقل المخاطر (Risk Transfer)

تقوم هذه الاستراتيجية على تحويل جزء من عبء المخاطر إلى طرف آخر، بحيث لا تتحمل المؤسسة المالية كامل الخسائر المحتملة. ومن أمثلة ذلك استخدام عقود التأمين، أو اتفاقيات التحوط المالي، أو المشتقات المالية التي تساعد على الحد من تأثير تقلبات الأسواق وأسعار الأصول.

4. استراتيجية قبول المخاطر (Risk Acceptance)

تعتمد هذه الاستراتيجية على قبول المؤسسة بمستوى معين من المخاطر عندما تكون تكلفة تجنبها أو نقلها أعلى من الخسائر المحتملة الناتجة عنها. ويكون ذلك بعد إجراء تقييم شامل للمخاطر وتحديد مستوى القبول المناسب وفقًا لقدرة المؤسسة المالية على تحمل الخسائر.

5. استراتيجية تنويع الاستثمارات (Risk Diversification)

تقوم هذه الاستراتيجية على توزيع الاستثمارات والأنشطة المالية على مجموعة متنوعة من الأصول والأسواق لتقليل الاعتماد على مصدر واحد للمخاطر. ويساعد التنويع في الحد من تأثير تقلبات أصل

مالي معين أو قطاع محدد على الأداء العام للمؤسسة، ويُعد من الأدوات المهمة في إدارة مخاطر السوق.

6. استراتيجية التحوط المالي (Financial Hedging Strategy)

تهدف استراتيجية التحوط إلى حماية المؤسسة المالية من التقلبات غير المتوقعة في الأسعار أو أسعار الفائدة أو أسعار الصرف، وذلك من خلال استخدام أدوات مالية متخصصة مثل العقود المستقبلية والخيارات والمبادلات المالية. وتساعد هذه الاستراتيجية في تحقيق قدر أكبر من الاستقرار وتقليل الخسائر الناتجة عن تغيرات الأسواق.

7. استراتيجية المراقبة والإنذار المبكر (Monitoring and Early Warning Strategy)

تعتمد هذه الاستراتيجية على تطوير أنظمة مستمرة لمراقبة المخاطر واكتشاف المؤشرات المبكرة التي قد تشير إلى حدوث أزمات أو تغيرات سلبية في البيئة المالية. وتشمل استخدام تقنيات تحليل البيانات، والنماذج التنبؤية، وأنظمة المعلومات المالية لدعم القرارات الاستباقية.

8. استراتيجية الحوكمة والامتثال التنظيمي (Governance and Compliance Strategy)

تركز هذه الاستراتيجية على تعزيز الالتزام بالقوانين والتعليمات الرقابية والمعايير المالية الدولية، من خلال وضع سياسات واضحة لإدارة المخاطر، وتحديد المسؤوليات والصلاحيات، وتعزيز الرقابة الداخلية. وتساعد الحوكمة الفعالة على تقليل المخاطر التشغيلية والتنظيمية وتعزيز الثقة في المؤسسة المالية.

لذا يمكن القول أن فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية لا تعتمد على تطبيق استراتيجية واحدة، وإنما تتطلب بناء إطار متكامل يجمع بين التقييم المستمر للمخاطر، واستخدام الأدوات المالية والتقنية الحديثة، وتطوير قدرات العاملين، وتعزيز ثقافة المخاطر داخل المؤسسة. وتزداد أهمية هذه الاستراتيجيات مع ظهور أسواق مالية جديدة مثل العملات الرقمية، التي تتميز بارتفاع مستويات التقلب وعدم اليقين، مما يفرض على المؤسسات المالية تطوير آليات أكثر مرونة واستباقية لإدارة المخاطر.

2.2. الدراسات السابقة:

يُعد استعراض الدراسات السابقة من المراحل الأساسية في إعداد البحوث العلمية، إذ يتيح للباحث الإحاطة بالجهود البحثية التي تناولت موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، والوقوف على أبرز النتائج التي توصلت إليها، بما يساهم في بناء إطار علمي رصين للدراسة الحالية. كما يساعد في تحديد الفجوات البحثية التي لا تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسة، وتبرير أهمية البحث الحالي، وصياغة فرضياته وأداته البحثية في ضوء ما توصلت إليه الأدبيات العلمية.

أولاً: الدراسات التي تناولت تقلبات أسعار العملات الرقمية

1. دراسة (Ahmed et al., 2024) بعنوان "Cryptocurrency Volatility: A

Review, Synthesis, and Research Agenda".

هدفت الدراسة إلى تقديم مراجعة علمية شاملة للأدبيات المتعلقة بتقلبات العملات الرقمية، من خلال تحليل وتقييم الدراسات المنشورة في هذا المجال، والكشف عن أبرز العوامل المؤثرة في تقلبات العملات الرقمية، وتحديد الفجوات البحثية، واقتراح أجندة بحثية مستقبلية تساهم في تطوير الدراسات المتعلقة بالمخاطر والتقلبات في أسواق العملات الرقمية. كما سعت الدراسة إلى توضيح طبيعة التقلبات المحققة، والتقلبات الضمنية، والتقلبات العشوائية، والعوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة في أسواق العملات الرقمية.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي القائم على المراجعة المنهجية للأدبيات (Systematic Literature Review)، حيث قامت بتحليل 164 دراسة منشورة خلال الفترة من 2016 إلى 2022، من أجل استخلاص الاتجاهات البحثية الرئيسية، وتحليل المناهج والأساليب الإحصائية المستخدمة، وتحديد أبرز القضايا التي تناولتها الدراسات السابقة في مجال تقلبات العملات الرقمية.

وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات العملات الرقمية تختلف عن تقلبات الأصول المالية التقليدية، نتيجة الطبيعة اللامركزية لهذه العملات، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وتأثرها بعوامل متعددة تشمل سلوك المستثمرين، والتطورات التنظيمية، والأحداث الاقتصادية العالمية. كما بينت النتائج أن موضوع تقلبات العملات الرقمية ما زال بحاجة إلى مزيد من الدراسات التطبيقية، وأوصت بالتركيز مستقبلاً على استخدام البيانات عالية التكرار، وتطبيق نماذج الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في التنبؤ بالتقلبات،

ودراسة تأثير المستثمرين المؤسسيين والعملات المستقرة (Stablecoins) والمشتقات المالية على استقرار أسواق العملات الرقمية.

2. دراسة (النيف، 2023) بعنوان: "أثر إعلان الحرب الأوكرانية الروسية على تقلبات أسعار العملات الرقمية."

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر إعلان الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير 2022 على تقلبات أسعار العملات الرقمية، من خلال تحليل التغيرات التي طرأت على أسعار خمس عملات رقمية رئيسية هي: البيتكوين (BTC)، والإيثريوم (ETH)، والريبيل (XRP)، وبايننس كوين (BNB)، وتيثير (USDC). كما سعت الدراسة إلى المقارنة بين أداء هذه العملات قبل إعلان الحرب وبعده، وقياس مدى تأثير المخاطر الجيوسياسية في درجة تقلب الأسعار ومستوى المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الكمي، حيث استخدمت بيانات أسعار العملات الرقمية خلال فترتين زمنييتين؛ الأولى قبل إعلان الحرب، والثانية بعدها، بواقع (100) مشاهدة لكل فترة. كما استعانت الدراسة ببرنامجي SPSS و EViews لتحليل البيانات، واستخدمت اختبار (T) لعينتين مترابطتين لاختبار الفروق بين الفترتين.

وتوصلت الدراسة إلى أن أسعار العملات الرقمية ودرجة المخاطرة المرتبطة بها شهدت اختلافات بين فترتي ما قبل الحرب وما بعدها، إلا أن هذه الاختلافات لم تكن ذات دلالة إحصائية. كما بينت النتائج أن العملات الرقمية لم تثبت قدرتها على أداء دور الملاذ الآمن خلال فترات الأزمات الجيوسياسية، وأوصت بضرورة توخي الحذر عند التعامل بها، مع مراعاة ارتفاع مستويات المخاطر وعدم استقرار أسعارها في ظل المتغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية.

3. دراسة (صبيحي وعلال، 2023) بعنوان: "أثر تقلبات العملات الرقمية على التجارة الإلكترونية."

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تقلبات العملات الرقمية في التجارة الإلكترونية، من خلال دراسة العلاقة بين العملات الرقمية والتجارة الإلكترونية، وبيان دور تقنية البلوك تشين في دعم المعاملات الإلكترونية، بالإضافة إلى الكشف عن أبرز الصعوبات التي تواجه تطبيق العملات الرقمية في

الجزائر. كما سعت الدراسة إلى قياس أثر تقلبات سعر صرف عملة الإيثريوم في صافي المبيعات، بما يسهم في توضيح انعكاسات تقلبات العملات الرقمية على أنشطة التجارة الإلكترونية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي والتحليلي، واستخدمت نموذج متجه تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model – VECM) لتحليل العلاقة بين سعر صرف عملة الإيثريوم وصافي المبيعات خلال الفترة (2016-2022)، كما أجرت اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية والتحقق من التكامل المشترك بين متغيرات الدراسة قبل تقدير النموذج القياسي.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العملات الرقمية والتجارة الإلكترونية، كما بينت النتائج عدم وجود صعوبات ذات دلالة إحصائية تحد من إمكانية تطبيق العملات الرقمية في الجزائر. وأوصت الدراسة بضرورة التوسع في استخدام التجارة الإلكترونية من خلال تشجيع تبني العملات الرقمية بصورة منظمة، مع تعزيز الوعي بمخاطرها، وتوجيه المستخدمين نحو التعامل بالعملات الرقمية الأكثر استقراراً، إلى جانب تطوير الأطر التنظيمية التي تدعم استخدامها بصورة آمنة وفعالة.

4. دراسة (سرور، 2022) بعنوان: "دراسة مقارنة للعلاقة بين تقلبات أسعار العملات الرقمية وقيم مؤشرات أسواق الأوراق المالية بالتطبيق على منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط (MENA)".

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات أسعار العملات الرقمية وتقلبات مؤشرات أسواق الأوراق المالية في دول منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط (MENA)، وذلك لمعرفة مدى إمكانية اعتبار العملات الرقمية بديلاً استثمارياً لأسواق الأوراق المالية، وقياس درجة الارتباط بين حركة أسعار العملات الرقمية وأداء الأسواق المالية التقليدية، إلى جانب تقييم مستوى الاستقرار النسبي لكل من الأسواق المالية والعملات الرقمية.

واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي الكمي، حيث استخدمت بيانات زمنية خلال الفترة من 1 يناير 2010 إلى 15 يوليو 2022، وشملت عينة الدراسة مؤشرات أسواق الأوراق المالية في ثلاث عشرة دولة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى ثلاثة مؤشرات عالمية هي: ناسداك، وداو جونز، وستاندرد آند بورز، كما اعتمدت على بيانات أكثر عشر عملات رقمية نشطاً من حيث حجم

التداول. واستخدمت الدراسة تحليل الارتباط من خلال البرنامج الإحصائي STATA لاختبار العلاقات بين المتغيرات.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين تقلبات مؤشرات أسواق الأوراق المالية وتقلبات أسعار العملات الرقمية، حيث تبين أن تحركات الأسواق المالية تؤثر في حركة أسعار العملات الرقمية. كما أظهرت النتائج أن الأسواق المالية التقليدية تتمتع بدرجة استقرار أعلى مقارنة بالعملات الرقمية، وهو ما يشير إلى ارتفاع مستوى المخاطر المرتبط بالاستثمار في العملات الرقمية، ويؤكد أنها لا تمثل بديلاً مباشراً للاستثمار في أسواق الأوراق المالية، وإنما تعد فئة استثمارية مستقلة تتسم بارتفاع التقلبات والمخاطر.

5. دراسة (Katsiampa، 2019) بعنوان: "An Empirical Investigation of

"Volatility Dynamics in the Cryptocurrency Market".

هدفت الدراسة إلى تحليل ديناميكيات تقلبات سوق العملات الرقمية، من خلال قياس سلوك التقلبات في مجموعة من العملات الرقمية الرئيسية، ودراسة خصائصها الإحصائية، وتقييم مدى كفاءة نماذج التقلب المختلفة في تفسير وتحليل حركة أسعار العملات الرقمية. كما سعت الدراسة إلى تحديد النموذج القياسي الأكثر ملاءمة لقياس التقلبات بما يسهم في تحسين إدارة المخاطر واتخاذ القرارات الاستثمارية في أسواق العملات الرقمية.

واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي، حيث استخدمت بيانات يومية لعدد من العملات الرقمية الرئيسية، من بينها البيتكوين (Bitcoin) والإيثريوم (Ethereum) والريبيل (Ripple) واللايتكوين (Litecoin) وطبقت مجموعة من نماذج GARCH لقياس تقلبات العوائد، والمقارنة بين قدرتها على تفسير سلوك التقلبات واختيار النموذج الأكثر كفاءة في التنبؤ بها.

وتوصلت الدراسة إلى أن أسواق العملات الرقمية تتسم بدرجات مرتفعة من التقلب وعدم الاستقرار مقارنة بالأسواق المالية التقليدية، كما بينت النتائج أن نماذج GARCH توفر قدرة جيدة على قياس وتحليل تقلبات أسعار العملات الرقمية، مع اختلاف مستوى كفاءتها من عملة إلى أخرى. وأكدت الدراسة أن فهم ديناميكيات التقلبات يسهم في تحسين استراتيجيات إدارة المخاطر، ودعم المستثمرين والمؤسسات المالية في اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة، كما أوصت بمواصلة تطوير نماذج التنبؤ بالتقلبات لمواكبة الطبيعة المتغيرة لسوق العملات الرقمية.

6. دراسة (Conrad, Custovic, & Ghysels, 2018) بعنوان "Long-and Short :

Term Cryptocurrency Volatility Components: A GARCH-MIDAS Analysis".

هدفت الدراسة إلى تحليل مكونات التقلبات طويلة الأجل وقصيرة الأجل في العملات الرقمية، مع التركيز على عملة البيتكوين، من خلال تحديد العوامل الاقتصادية والمالية المؤثرة في تقلباتها، وقياس أثر تقلبات سوق الأسهم الأمريكية ومستويات المخاطر والنشاط الاقتصادي العالمي على تقلبات العملات الرقمية، بما يسهم في تحسين نماذج التنبؤ بالمخاطر وتقلبات الأسعار في أسواق العملات الرقمية.

واعتمدت الدراسة على المنهج القياسي التحليلي، واستخدمت نموذج GARCH-MIDAS لتحليل مكونات التقلبات طويلة وقصيرة الأجل، بالاعتماد على بيانات يومية وشهرية لعملة البيتكوين خلال الفترة من مايو 2013 إلى ديسمبر 2017، كما استعانت بمؤشرات اقتصادية ومالية، من أبرزها التقلبات المحققة لمؤشر S&P 500، وعلاوة مخاطر التقلب، ومؤشر Baltic Dry Index لقياس النشاط الاقتصادي العالمي.

وتوصلت الدراسة إلى أن تقلبات سوق الأسهم الأمريكية والنشاط الاقتصادي العالمي تعد من العوامل الرئيسة المؤثرة في التقلبات طويلة الأجل للبيتكوين، حيث تبين وجود تأثير سلبي معنوي للتقلبات المحققة لمؤشر S&P 500 على تقلبات البيتكوين طويلة الأجل، في حين كان لعلاوة مخاطر التقلب تأثير إيجابي معنوي، كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية قوية بين النشاط الاقتصادي العالمي وتقلبات البيتكوين. وأكدت الدراسة أن دمج العوامل الاقتصادية الكلية في نماذج التنبؤ يسهم في تحسين دقة التنبؤ بتقلبات العملات الرقمية ودعم إدارة المخاطر المرتبطة بها.

ثانياً: الدراسات التي تناولت استراتيجيات إدارة المخاطر

1. دراسة (نقيبيل، وحسيني، 2023) بعنوان: "استراتيجيات إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية في العمل".

هدفت الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية في بيئة العمل، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالمخاطر النفسية والاجتماعية، واستعراض أساليب مواجهة

الضغوط النفسية والاجتماعية، وبيان الاستراتيجيات الفاعلة لإدارة هذه المخاطر داخل المنظمات. كما سعت الدراسة إلى إبراز دور مبادئ وإطار إدارة المخاطر، والاتفاقيات والمعايير الدولية ذات الصلة، بالإضافة إلى توضيح مراحل إدارة المخاطر التي تشمل تحديد المخاطر، وتقييمها، والسيطرة عليها، والمتابعة والمراجعة، بما يساهم في تعزيز بيئة عمل آمنة وتحسين الأداء التنظيمي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال تحليل الأدبيات والدراسات المتعلقة بإدارة المخاطر النفسية والاجتماعية في بيئة العمل، واستعراض المفاهيم والنماذج النظرية والممارسات الحديثة في هذا المجال، بهدف بناء إطار علمي يوضح آليات إدارة هذه المخاطر داخل المؤسسات.

وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة الفعالة للمخاطر النفسية والاجتماعية تساهم في الحد من الآثار السلبية للضغوط المهنية، وتحسين الصحة النفسية للعاملين، ورفع مستوى الأداء والإنتاجية داخل المؤسسات. كما أكدت النتائج أن نجاح إدارة هذه المخاطر يعتمد على تطبيق منهجية متكاملة تبدأ بتحديد المخاطر وتقييمها، ثم وضع إجراءات للسيطرة عليها ومتابعتها بصورة مستمرة، مع تعزيز ثقافة الوقاية والالتزام بالمعايير الدولية، بما يحقق بيئة عمل أكثر أماناً واستقراراً.

2. دراسة (قرقاب وكشير، 2026) بعنوان: "أثر تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر على أداء المشاريع الإنشائية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر على أداء المشاريع الإنشائية، من خلال بيان دور ممارسات إدارة المخاطر في تحسين كفاءة تنفيذ المشاريع، والحد من التأخيرات الزمنية، وتعزيز جودة مخرجات المشروع. كما سعت الدراسة إلى تحليل أثر مراحل إدارة المخاطر، والتي تشمل تحديد المخاطر، وتقييمها، والاستجابة لها، ومتابعتها، في تحسين أداء المشاريع الإنشائية ورفع كفاءة تنفيذها.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات. وتكوّن مجتمع الدراسة من (100) من العاملين في المشاريع الإنشائية، وبلغت العينة (80) مشاركاً، استُخدمت منها (70) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وتم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS لاختبار العلاقة بين مستوى تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر وأداء المشاريع الإنشائية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر وأداء المشاريع الإنشائية، حيث أسهمت الممارسات الفعالة لإدارة المخاطر في تحسين الالتزام بالجدول الزمنية، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع، وتحسين عمليات تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها ومتابعتها. كما أكدت النتائج أن دمج إجراءات إدارة المخاطر بصورة منهجية في إدارة المشاريع يسهم في تحسين الأداء العام للمشروعات وتقليل التأخيرات، وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق ممارسات إدارة المخاطر في مختلف مراحل تنفيذ المشاريع الإنشائية لتحقيق مستويات أعلى من الكفاءة والنجاح.

3. دراسة (الشمري، 2025) بعنوان: "أثر استراتيجيات إدارة المخاطر المتقدمة على التهديدات الأمنية والاقتصادية في الجمارك السعودية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر المتقدمة في الحد من التهديدات الأمنية والاقتصادية في الجمارك السعودية، من خلال تحليل دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز كفاءة العمليات الجمركية، وتحسين القدرة على اكتشاف المخاطر المحتملة، ودعم أمن المنافذ الحدودية، والحد من المخاطر الاقتصادية المرتبطة بحركة التجارة. كما سعت الدراسة إلى بيان أهمية توظيف التقنيات الحديثة والأساليب المتقدمة في إدارة المخاطر بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وتحقيق مستهدفات التحول الرقمي في القطاع الجمركي.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من العاملين في الجمارك السعودية، كما استعانت بمجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لتحليل البيانات واختبار أثر استراتيجيات إدارة المخاطر المتقدمة على الحد من التهديدات الأمنية والاقتصادية.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية لاستراتيجيات إدارة المخاطر المتقدمة في تعزيز قدرة الجمارك السعودية على مواجهة التهديدات الأمنية والاقتصادية، حيث أسهمت هذه الاستراتيجيات في تحسين عمليات تحديد المخاطر وتقييمها والاستجابة لها، ورفع كفاءة اتخاذ القرار، وتعزيز أمن المنافذ الجمركية، وتقليل الخسائر الاقتصادية المحتملة. كما أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في تطوير أنظمة إدارة المخاطر، وتوسيع استخدام التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، وتأهيل الكوادر البشرية لضمان رفع كفاءة العمل الجمركي وتحقيق مستويات أعلى من الأمن والاستدامة المؤسسية.

4. دراسة (أبو الفتوح وتامر، 2024) بعنوان: "دور استراتيجيات إدارة المخاطر في دعم اتخاذ

القرار التسويقي الاستراتيجي".

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور استراتيجيات إدارة المخاطر في دعم اتخاذ القرار التسويقي الاستراتيجي، من خلال تحليل مدى إسهام ممارسات إدارة المخاطر في تحسين جودة القرارات التسويقية، وتعزيز قدرة المؤسسات على التعامل مع المتغيرات البيئية والتحديات غير المتوقعة. كما سعت الدراسة إلى توضيح العلاقة بين تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر وفعالية عملية اتخاذ القرار التسويقي، من خلال التركيز على أهمية تحديد المخاطر وتحليلها ووضع البدائل المناسبة لمواجهتها بما يدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسات.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال دراسة الأدبيات المرتبطة بإدارة المخاطر واتخاذ القرار التسويقي الاستراتيجي، وتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة باستخدام الأساليب العلمية المناسبة، بهدف الوصول إلى تصور واضح حول دور استراتيجيات إدارة المخاطر في تحسين القرارات التسويقية وتعزيز قدرة المؤسسات على التكيف مع التغيرات في بيئة الأعمال.

وتوصلت الدراسة إلى أن استراتيجيات إدارة المخاطر تؤدي دورًا مهمًا في دعم اتخاذ القرار التسويقي الاستراتيجي، حيث تساعد المؤسسات على استباق المخاطر المحتملة، وتحليل البدائل المتاحة، واتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية. كما أكدت النتائج أن تطبيق منهجية متكاملة لإدارة المخاطر يساهم في رفع قدرة المؤسسات على مواجهة حالة عدم التأكد، وتحسين التخطيط التسويقي، وتعزيز القدرة التنافسية. وأوصت الدراسة بضرورة دمج إدارة المخاطر ضمن عمليات التخطيط الاستراتيجي، وتطوير نظم المعلومات الداعمة للقرار، وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر داخل المؤسسات لضمان اتخاذ قرارات تسويقية أكثر كفاءة.

5. دراسة (إبراهيم وحداد، 2024) بعنوان: "استراتيجيات إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية في

بيئة العمل: نحو تطوير ثقافة السلامة والصحة المهنية".

هدفت الدراسة إلى التعرف على استراتيجيات إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية في بيئة العمل، من خلال تحليل طبيعة هذه المخاطر وأسباب ظهورها، وبيان أثرها على العاملين وعلى الأداء التنظيمي، بالإضافة إلى توضيح دور ممارسات إدارة المخاطر في تطوير ثقافة السلامة والصحة المهنية داخل

المؤسسات. كما سعت الدراسة إلى إبراز أهمية تبني سياسات وإجراءات وقائية تساعد على الحد من الضغوط المهنية والمخاطر النفسية والاجتماعية، وتعزيز بيئة عمل أكثر استقرارًا وأمانًا.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات العلمية والدراسات السابقة المتعلقة بالمخاطر النفسية والاجتماعية في بيئة العمل، واستعراض المفاهيم والنماذج المرتبطة بإدارة هذه المخاطر، مع التركيز على الآليات والاستراتيجيات التي يمكن للمؤسسات تطبيقها لتعزيز السلامة والصحة المهنية.

وتوصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية تمثل أحد العناصر الأساسية في بناء ثقافة السلامة والصحة المهنية، حيث تسهم الاستراتيجيات الفعالة في تقليل الضغوط المهنية، وتحسين رفاهية العاملين، ورفع مستوى الالتزام والأداء داخل المؤسسات. كما أكدت النتائج أن نجاح إدارة هذه المخاطر يتطلب وجود سياسات تنظيمية واضحة، وتوفير بيئة عمل داعمة، وتعزيز مشاركة العاملين، وتدريب القيادات على اكتشاف المخاطر النفسية والاجتماعية والتعامل معها بصورة استباقية. وأوصت الدراسة بضرورة دمج إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية ضمن أنظمة إدارة السلامة المهنية، وتطوير برامج توعوية وتدريبية لتعزيز ثقافة الوقاية داخل بيئة العمل.

التعليق على الدراسات السابقة

تُظهر الدراسات السابقة التي تناولت تقلبات العملات الرقمية واستراتيجيات إدارة المخاطر وجود اهتمام علمي متزايد بدراسة طبيعة المخاطر المرتبطة بالأسواق الرقمية الحديثة، وسبل تطوير آليات واستراتيجيات فعالة للتعامل معها داخل المؤسسات المختلفة. وقد ركزت مجموعة من الدراسات على تحليل أسباب تقلب أسعار العملات الرقمية والعوامل المؤثرة فيها، مثل العوامل الاقتصادية والجيوسياسية والتنظيمية، بينما اهتمت دراسات أخرى بدور استراتيجيات إدارة المخاطر في تعزيز قدرة المؤسسات على مواجهة حالات عدم اليقين، وتحسين جودة القرارات، ودعم الاستقرار المؤسسي. وتمثل هذه الدراسات أساسًا علميًا مهمًا للدراسة الحالية التي تسعى إلى تحليل تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

أولاً: أوجه التشابه بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في اهتمامها بموضوع المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية وأهمية فهم طبيعة التقلبات التي تتسم بها هذه الأسواق، حيث تتشابه مع دراسة (Ahmed et al., 2024) ودراسة (Katsiampa et al., 2019)، ودراسة (Conrad et al., 2018) في التركيز على تحليل تقلبات العملات الرقمية والعوامل المؤثرة فيها، وبيان انعكاساتها على مستوى المخاطر المالية. كما تتفق مع دراسة (النيف، 2023) ودراسة (سرور، 2022) في التأكيد على أن العملات الرقمية تتميز بدرجات مرتفعة من عدم الاستقرار مقارنة بالأصول المالية التقليدية، مما يجعل إدارتها تتطلب أدوات وأساليب متقدمة للحد من المخاطر المحتملة.

كما تتفق الدراسة الحالية مع الدراسات التي تناولت استراتيجيات إدارة المخاطر، مثل دراسة (نقبيل وحسيني، 2023)، ودراسة (قرقاب وكشير، 2026)، ودراسة (الشمري، 2025)، ودراسة (أبو الفتوح وتامر، 2024)، ودراسة (إبراهيم وحداد، 2024)، في التأكيد على أهمية إدارة المخاطر كأداة رئيسة لتعزيز قدرة المؤسسات على مواجهة التغيرات غير المتوقعة، وتحسين عملية اتخاذ القرار، ورفع مستوى الكفاءة والاستقرار المؤسسي.

وتتشابه الدراسة الحالية كذلك مع عدد من الدراسات السابقة في اعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الأساليب الإحصائية لقياس العلاقات بين المتغيرات، حيث استفادت الدراسة الحالية من هذا التوجه في بناء نموذجها البحثي الذي يربط بين أبعاد تقلبات العملات الرقمية المتمثلة في (شدة التقلبات السعرية، وعدم اليقين في السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التنظيمية) واستراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

ثانيًا: أوجه الاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

تختلف الدراسة الحالية عن معظم الدراسات السابقة من حيث طبيعة العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة؛ حيث ركزت الدراسات السابقة المتعلقة بالعملات الرقمية غالبًا على قياس وتحليل سلوك التقلبات السعرية والتنبؤ بها باستخدام النماذج القياسية مثل نماذج (GARCH)، أو دراسة تأثير الأحداث الاقتصادية والجيوسياسية على أسعار العملات الرقمية، كما في دراسة (النيف، 2023) ودراسة (Katsiampa، 2019) بينما تركز الدراسة الحالية على الجانب الإداري والتنظيمي من خلال دراسة تأثير هذه التقلبات على استراتيجيات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.

كما تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة التي تناولت إدارة المخاطر من حيث مجال التطبيق؛ إذ تناولت تلك الدراسات إدارة المخاطر في مجالات مختلفة مثل المشاريع الإنشائية، والجمارك، والتسويق، والمخاطر النفسية والاجتماعية في بيئة العمل، في حين تركز الدراسة الحالية على المؤسسات المالية باعتبارها من أكثر القطاعات تأثرًا بالتغيرات في الأسواق الرقمية وحركة الأصول المشفرة.

وتختلف الدراسة الحالية أيضًا من حيث المتغيرات الفرعية المستخدمة، حيث تجمع بين أربعة أبعاد رئيسة لتقلبات العملات الرقمية تتمثل في شدة التقلبات السعرية، وعدم اليقين في السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التنظيمية، وربطها باستراتيجيات إدارة المخاطر، وهو جانب لم يتم تناوله بصورة مباشرة في الدراسات السابقة، مما يمثل فجوة بحثية تسعى الدراسة الحالية إلى معالجتها.

ثالثًا: أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في عدة جوانب، حيث ساعدت الدراسات المتعلقة بتقلبات العملات الرقمية في تحديد أبعاد المتغير المستقل وصياغة الإطار النظري الخاص بطبيعة المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية، خاصة فيما يتعلق بالتقلبات السعرية، وعدم اليقين، وتأثير العوامل الاقتصادية والتنظيمية على استقرار السوق.

كما استفادت الدراسة من الدراسات التي تناولت استراتيجيات إدارة المخاطر في تحديد مفهوم المتغير التابع وأبعاده، وفهم الدور الذي تؤديه إدارة المخاطر في تعزيز قدرة المؤسسات على مواجهة التحديات والتغيرات المفاجئة، وتحسين جودة القرارات المالية والإدارية.

وقد ساهمت الدراسات السابقة كذلك في اختيار المنهج المناسب للدراسة الحالية، وتصميم أداة الدراسة المتمثلة في الاستبانة، وتحديد محاورها وعباراتها بما يتناسب مع طبيعة المتغيرات، بالإضافة إلى الاستفادة من الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسات السابقة لاختبار العلاقات والتأثيرات بين المتغيرات.

وبناءً على ما سبق، تتميز الدراسة الحالية بأنها تجمع بين مجالين بحثيين مهمين هما تقلبات العملات الرقمية وإدارة المخاطر المؤسسية، حيث تسعى إلى تقديم نموذج تطبيقي يوضح كيفية تأثير المخاطر

الناتجة عن تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، بما يسهم في دعم قدرة هذه المؤسسات على التكيف مع التطورات المتسارعة في البيئة المالية الرقمية.

الفصل الثالث: منهجية البحث

يُعد تحديد المنهجية العلمية من الركائز الأساسية في إعداد البحوث العلمية، إذ تمثل الإطار المنظم الذي يستند إليه الباحث في اختيار الأساليب والإجراءات المناسبة لجمع البيانات وتحليلها وتفسيرها بصورة علمية، بما يضمن الوصول إلى نتائج دقيقة تسهم في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها واختبار فروضها. وتزداد أهمية المنهجية في الدراسات التي تتناول القضايا المالية المعاصرة، ومنها تقلبات العملات الرقمية، لما تتسم به من تغيرات سريعة وتأثيرات متباينة على أداء المؤسسات المالية واستراتيجياتها في إدارة المخاطر، الأمر الذي يتطلب استخدام أدوات بحثية وأساليب تحليل إحصائي تتناسب مع طبيعة هذه المتغيرات.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل الإجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها الدراسة الحالية، حيث يستعرض منهج الدراسة، ومجتمع الدراسة وعينتها، وأداة الدراسة وإجراءات تصميمها، وآليات التحقق من صدقها وثباتها، بالإضافة إلى عرض متغيرات الدراسة، وطرق جمع البيانات، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفروض، بما يسهم في الوصول إلى نتائج علمية دقيقة تعكس تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

3.1. منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي؛ لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يُعد من أكثر المناهج استخداماً في البحوث الإدارية والمالية التي تهدف إلى وصف الظواهر وتحليلها، والكشف عن العلاقات بين المتغيرات، وتفسيرها في ضوء البيانات التي يتم جمعها من أفراد عينة الدراسة.

ويقوم المنهج الوصفي على وصف واقع تقلبات العملات الرقمية واستراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، من خلال جمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة باستخدام الاستبانة، في حين يركز الجانب التحليلي على تحليل هذه البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة، بهدف اختبار فروض الدراسة وقياس تأثير تقلبات العملات الرقمية بأبعادها المختلفة (شدة التقلبات السعرية، وعدم اليقين في السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التنظيمية) على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

وقد تم اختيار هذا المنهج لقدرته على تقديم وصف دقيق لمتغيرات الدراسة، وتحليل العلاقات بينها بصورة علمية، بما يسهم في الوصول إلى نتائج موضوعية يمكن الاستفادة منها في تفسير طبيعة تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر، وتقديم توصيات تدعم تطوير الممارسات الإدارية والمالية في المؤسسات المالية.

3.2. مجتمع الدراسة:

يمثل مجتمع الدراسة جميع العاملين في المؤسسات المالية الذين ترتبط طبيعة أعمالهم بالأنشطة المالية أو الاستثمارية أو إدارة المخاطر، نظرًا لامتلاكهم المعرفة والخبرة التي تمكنهم من تقييم تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر داخل مؤسساتهم.

ويشمل مجتمع الدراسة العاملين في البنوك، وشركات الاستثمار، وشركات الوساطة المالية، وشركات إدارة الأصول، وغيرها من المؤسسات المالية التي تتعامل مع الأنشطة المالية والاستثمارية أو تتابع التطورات المرتبطة بالعملات الرقمية وإدارة المخاطر، وذلك باختلاف مستوياتهم الوظيفية، مثل المديرين، ومديري إدارات المخاطر، والمحللين الماليين، والموظفين المختصين بالشؤون المالية والاستثمارية.

وقد تم اختيار هذا المجتمع لارتباطه المباشر بموضوع الدراسة، حيث يُتوقع أن تكون لدى أفراد القدرة على تقديم بيانات دقيقة حول واقع تقلبات العملات الرقمية وانعكاساتها على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، بما يساعد في تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها.

3.3. عينة الدراسة:

اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية البسيطة، باعتبارها من أساليب المعاينة الاحتمالية التي تتيح لجميع أفراد مجتمع الدراسة فرصة متساوية للاختيار، مما يسهم في تقليل التحيز، ويزيد من دقة النتائج وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

وتكونت عينة الدراسة من (522) فرداً من العاملين في المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية، ممن ترتبط طبيعة أعمالهم بالأنشطة المالية والاستثمارية وإدارة المخاطر، ويشمل ذلك المديرين، ومديري إدارات المخاطر، والمحللين الماليين، والموظفين المختصين بالشؤون المالية. وقد تم اختيار أفراد العينة بصورة عشوائية بما يضمن تمثيلاً مناسباً لمختلف فئات مجتمع الدراسة.

وقد روعي عند اختيار حجم العينة أن يكون كافياً لإجراء التحليلات الإحصائية اللازمة واختبار فروض الدراسة، بما يعزز من موثوقية النتائج ودقتها، ويتيح إمكانية تعميمها - في حدود الدراسة - على مجتمع العاملين في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية.

3.4. أدوات الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات الأولية من أفراد عينة الدراسة، وذلك لملاءمتها لطبيعة الدراسة وأهدافها، ولقدرتها على جمع البيانات من عدد كبير من المبحوثين في وقت مناسب، فضلاً عن سهولة تنظيم بياناتها وتحليلها إحصائياً باستخدام البرامج الإحصائية.

وقد صُممت الاستبانة بالاستناد إلى الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، مع مراعاة أن تكون عباراتها واضحة ومباشرة وتعكس متغيرات الدراسة وأبعادها. وتكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء رئيسة، على النحو الآتي:

الجزء الأول: البيانات الأولية، ويشمل البيانات الديموغرافية لأفراد العينة، مثل: الجنس، والعمر، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي.

الجزء الثاني: المتغير المستقل (تقلبات العملات الرقمية)، ويضم أربعة أبعاد هي: شدة التقلبات السعرية، وعدم اليقين في السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التنظيمية، وتضمن (20) عبارة بواقع (5) عبارات لكل بُعد.

الجزء الثالث: المتغير التابع (استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية)، وتضمن (5) عبارات تقيس مستوى تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

وبذلك بلغ إجمالي عدد عبارات الاستبانة (25) عبارة، بالإضافة إلى أسئلة البيانات الأولية، وقد صيغت جميع العبارات بما يحقق أهداف الدراسة ويسهم في اختبار فروضها بصورة علمية.

واعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي (Five-Point Likert Scale) لقياس استجابات أفراد عينة الدراسة، حيث خُصصت خمس درجات للاستجابة على كل عبارة، وفقاً للتدرج الآتي:

جدول 1 درجات مقياس ليكرت

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5

ثبات الاستمارة:

ويقصد بالثبات بأنه الحالة التي تكون فيها النتائج متماثلة عند تكرار التجربة، ويعرف بأنه المطابقة الكاملة بين النتائج في المرات المتعددة التي يطبق فيها على نفس الأفراد، لذا تم العمل على حساب معامل الثبات لكل محور ومعامل الثبات الكلي للاستمارة كما يتضح في الجدول التالي:

جدول 2 معامل ثبات كل بعد والثبات الكلي للاستمارة

م	المحاور والأبعاد	معامل ألفا	عدد العناصر
		كرونباخ	

1	المحور الأول: تقلبات العملات الرقمية	0.923	20
1-1	شدة التقلبات السعرية	0.891	5
1-2	عدم اليقين في السوق	0.873	5
1-3	مخاطر السيولة	0.885	5
1-4	المخاطر التنظيمية	0.902	5
2	المحور الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية	0.896	5
3	الاستبانة ككل	0.931	25

يتضح من نتائج الجدول أن معاملات الثبات (ألفا كرونباخ) لجميع محاور وأبعاد الاستبانة جاءت مرتفعة، حيث بلغ معامل الثبات للمحور الأول (تقلبات العملات الرقمية) (0.923)، بينما تراوحت معاملات الثبات لأبعاده بين (0.873) و(0.902)، إذ سجل بُعد شدة التقلبات السعرية (0.891)، وبُعد عدم اليقين في السوق (0.873)، وبُعد مخاطر السيولة (0.885)، وبُعد المخاطر التنظيمية (0.902). كما بلغ معامل الثبات لمحور استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية (0.896)، في حين بلغ معامل الثبات للاستبانة ككل (0.931).

وتشير هذه النتائج إلى أن جميع معاملات ألفا كرونباخ تجاوزت الحد الأدنى المقبول إحصائيًا (0.70)، بل تجاوز معظمها (0.80)، وهو ما يدل على ارتفاع درجة الاتساق الداخلي بين عبارات كل بُعد ومحور، ويؤكد تمتع أداة الدراسة بدرجة عالية من الثبات والاعتمادية، الأمر الذي يجعلها صالحة للتطبيق الميداني وإجراء التحليلات الإحصائية واختبار فروض الدراسة بثقة.

3.5. أساليب المعالجة الإحصائية

اعتمدت الدراسة الحالية على الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبانة، وذلك بهدف وصف خصائص أفراد عينة الدراسة، وتحليل

متغيرات الدراسة، واختبار فروضها، باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة البيانات وأهداف الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

1. **التكرارات والنسب المئوية**؛ لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة، وتحليل البيانات الأولية.
2. **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية**؛ للتعرف على مستوى استجابات أفراد العينة تجاه عبارات ومحاور الاستبانة، وترتيبها وفقًا لأهميتها النسبية.
3. **معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)**؛ للتحقق من ثبات أداة الدراسة وقياس درجة الاتساق الداخلي بين عبارات كل محور من محاور الاستبانة.
4. **تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression)**؛ لقياس تأثير أبعاد تقلبات العملات الرقمية (شدة التقلبات السعرية، وعدم اليقين في السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التنظيمية) على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، واختبار الفرض الرئيس والفروض الفرعية للدراسة.
5. **اختبار (ANOVA)** لتحليل التباين المصاحب لنموذج الانحدار؛ للتحقق من معنوية نموذج الانحدار ومدى صلاحيته لتفسير العلاقة بين المتغيرات.

3.6. حدود الدراسة:

- اقتصرت الدراسة الحالية على مجموعة من الحدود التي تحدد نطاقها، وذلك على النحو الآتي:
- **الحدود الموضوعية**: اقتصرت الدراسة على بحث تأثير تقلبات العملات الرقمية بأبعادها.
 - **الحدود المكانية**: طبقت الدراسة على المؤسسات المالية في المملكة العربية السعودية.
 - **الحدود البشرية**: اقتصرت الدراسة على العاملين في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية.
 - **الحدود الزمنية**: أجريت الدراسة خلال عام 2026م.

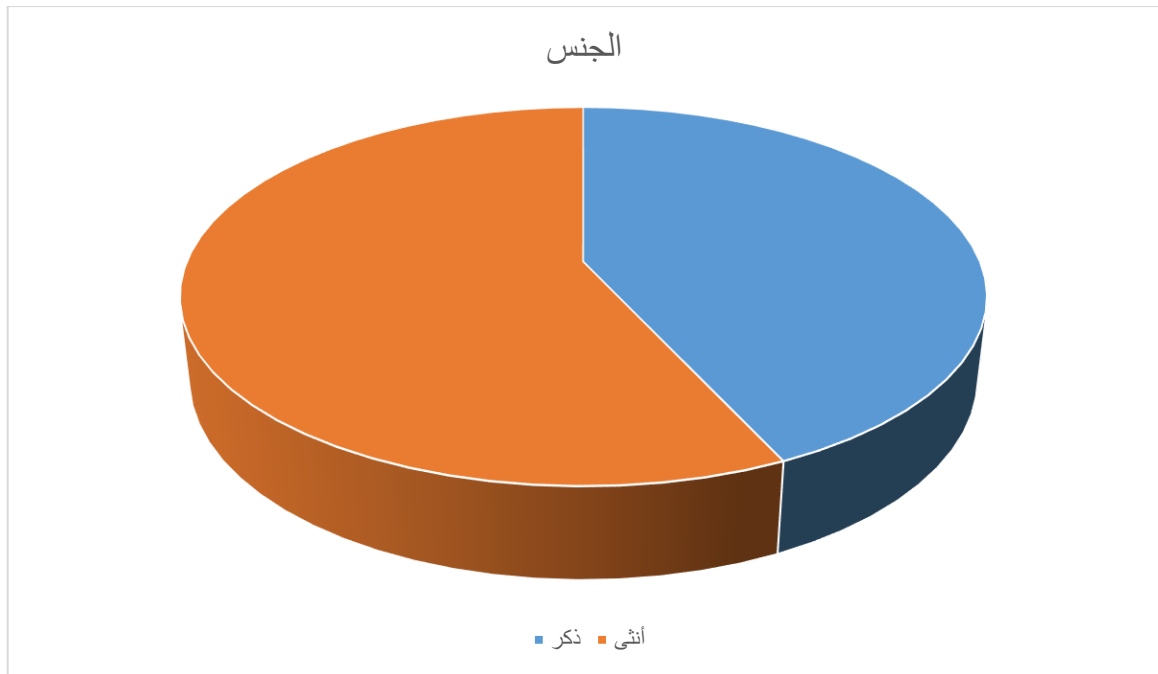
الفصل الرابع: عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها

4.1. تحليل البيانات الأولية

- الجنس:

جدول 3 توزيع العينة طبقاً لمتغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	225	43.1
أنثى	297	56.9
المجموع	522	100.0



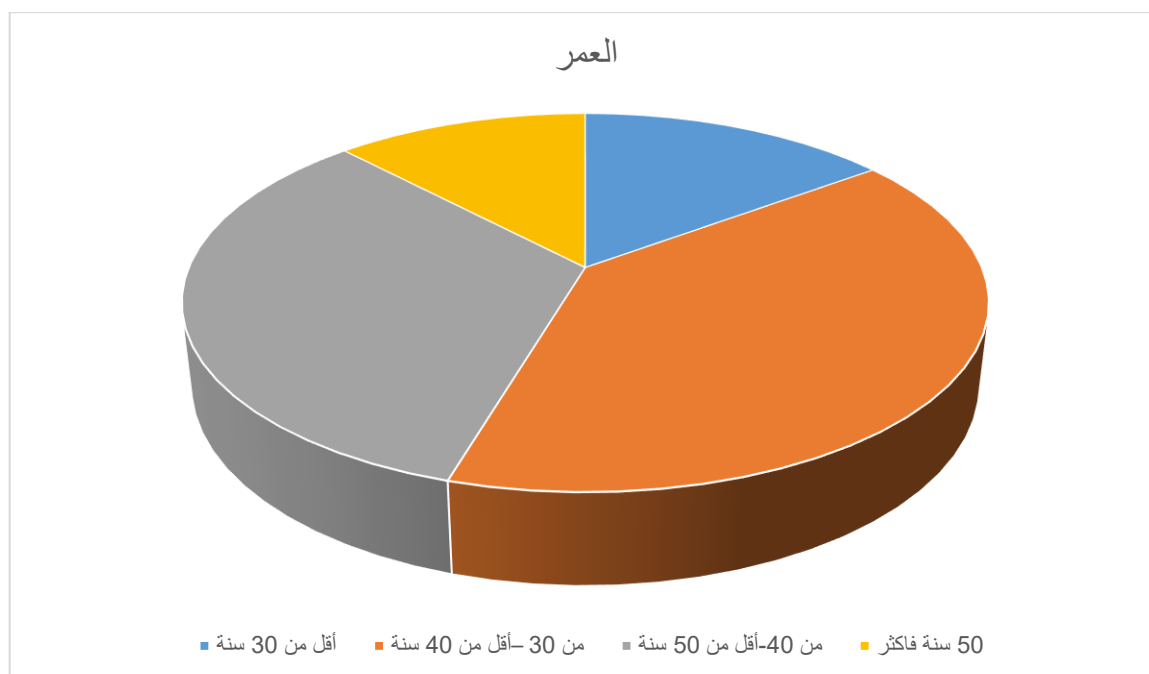
رسم توضيحي 1 توزيع العينة طبقاً لمتغير الجنس

يتضح من نتائج الجدول أن عدد الذكور في عينة الدراسة بلغ (225) فردًا، بنسبة (43.1%) من إجمالي أفراد العينة، في حين بلغ عدد الإناث (297) فردًا، بنسبة (56.9%). وتشير هذه النتائج إلى أن نسبة الإناث كانت الأعلى مقارنة بالذكور، وهو ما يعكس تنوع أفراد العينة من حيث الجنس، ويسهم في توفير بيانات تعبر عن آراء العاملين في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية بصورة مناسبة، بما يدعم تحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها.

• العمر:

جدول 4 توزيع العينة طبقاً لمتغير

العمر	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	78	14.9
من 30 - أقل من 40 سنة	207	39.7
من 40 - أقل من 50 سنة	174	33.3
50 سنة فأكثر	63	12.1
المجموع	522	100.0



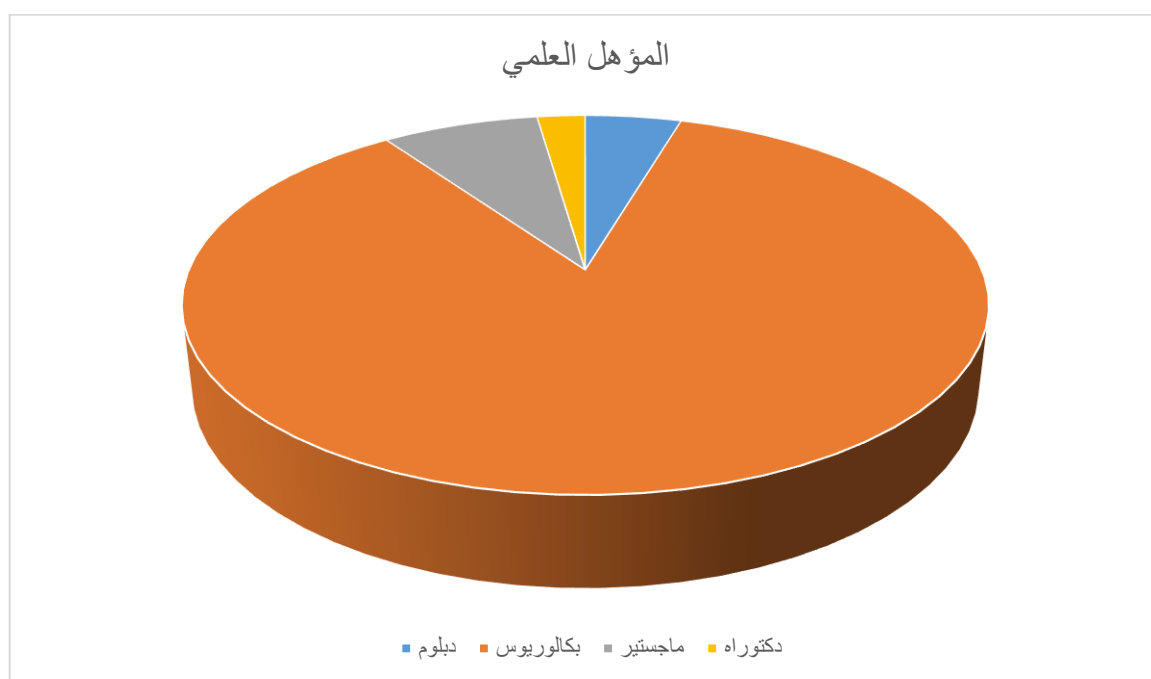
رسم توضيحي 2 توزيع العينة طبقاً لمتغير العمر

يتضح من النتائج أن الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 40 سنة جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغ عدد أفرادها (207) فردًا، بنسبة (39.7%) من إجمالي أفراد العينة، تلتها الفئة العمرية من 40 إلى أقل من 50 سنة بعدد (174) فردًا، بنسبة (33.3%)، ثم الفئة العمرية أقل من 30 سنة بعدد (78) فردًا، بنسبة (14.9%)، في حين جاءت الفئة العمرية 50 سنة فأكثر في المرتبة الأخيرة بعدد (63) فردًا، بنسبة (12.1%). وتشير هذه النتائج إلى أن غالبية أفراد العينة ينتمون إلى الفئات العمرية متوسطة العمر، وهو ما يعكس توافر الخبرات العملية المناسبة لدى المشاركين للإجابة عن استبانة الدراسة وتقييم تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

• المؤهل العلمي

جدول 5 توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
دبلوم	24	4.6
بكالوريوس	447	85.6
ماجستير	39	7.5
دكتوراه	12	2.3
المجموع	522	100.0



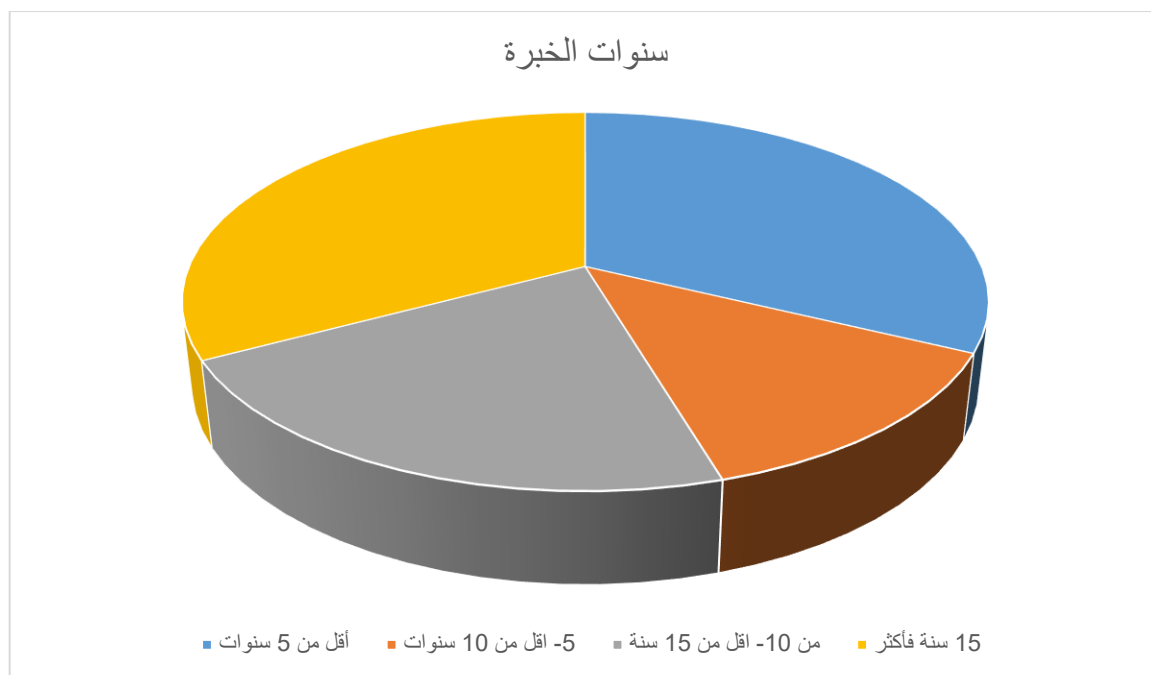
رسم توضيحي 3 توزيع العينة طبقاً لمتغير المؤهل العلمي

يتضح من النتائج أن غالبية أفراد عينة الدراسة يحملون درجة البكالوريوس، حيث بلغ عددهم (447) فرداً، بنسبة (85.6%) من إجمالي أفراد العينة، تلاهم الحاصلون على درجة الماجستير بعدد (39) فرداً، بنسبة (7.5%)، ثم الحاصلون على الدبلوم بعدد (24) فرداً، بنسبة (4.6%)، في حين جاءت درجة الدكتوراه في المرتبة الأخيرة بعدد (12) فرداً، بنسبة (2.3%). وتشير هذه النتائج إلى أن معظم أفراد العينة يتمتعون بمؤهل جامعي، الأمر الذي يعزز قدرتهم على فهم موضوع الدراسة والإجابة عن فقرات الاستبانة بدقة، ويزيد من موثوقية البيانات المستخدمة في تحليل تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

• سنوات الخبرة

جدول 6 توزيع العينة طبقاً لمتغير سنوات الخبرة

سنوات الخبرة	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 5 سنوات	168	32.2
5 - أقل من 10 سنوات	69	13.2
10 - أقل من 15 سنة	114	21.8
15 سنة فأكثر	171	32.8
المجموع	522	100.0



رسم توضيحي 4 توزيع العينة طبقاً لمتغير سنوات الخبرة

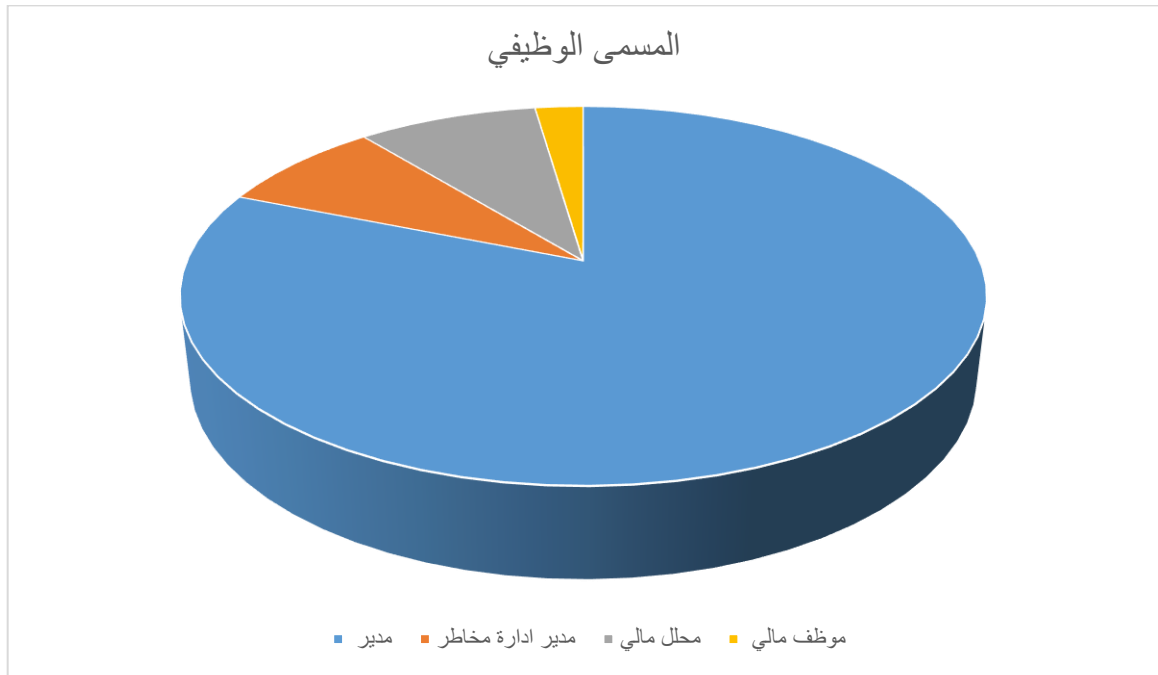
يتضح من النتائج أن الفئة التي تمتلك 15 سنة فأكثر من الخبرة جاءت في المرتبة الأولى، حيث بلغ عدد أفرادها (171) فرداً، بنسبة (32.8%) من إجمالي أفراد العينة، تلتها فئة أقل من 5 سنوات بعدد (168) فرداً، بنسبة (32.2%)، ثم فئة من 10 إلى أقل من 15 سنة بعدد (114) فرداً، بنسبة (21.8%)، في حين جاءت فئة من 5 إلى أقل من 10 سنوات في المرتبة الأخيرة بعدد (69) فرداً، بنسبة (13.2%). وتشير هذه النتائج إلى أن عينة الدراسة تضم أفراداً ذوي مستويات متنوعة من الخبرة العملية، مع ارتفاع نسبة ذوي الخبرات الطويلة، وهو ما يعزز جودة البيانات ويتيح الحصول على آراء تستند إلى خبرة عملية في مجال إدارة المخاطر والأنشطة المالية داخل المؤسسات المالية.

• المسمى الوظيفي

جدول 7 توزيع العينة طبقاً لمتغير جهة العمل

المسمى الوظيفي	التكرار	النسبة المئوية
مدير	423	81
مدير ادارة مخاطر	42	8
محلل مالي	45	8.6
موظف مالي	12	2.3

100.0	522	المجموع
-------	-----	---------



رسم توضيحي 5 توزيع العينة طبقاً لمتغير جهة العمل

يتضح من النتائج أن غالبية أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة مدير، حيث بلغ عددهم (423) فرداً، بنسبة (81.0%) من إجمالي أفراد العينة، تلاهم مديرو إدارات المخاطر بعدد (42) فرداً، بنسبة (8.0%)، ثم المحللون الماليون بعدد (45) فرداً، بنسبة (8.6%)، في حين جاء الموظفون الماليون في المرتبة الأخيرة بعدد (12) فرداً، بنسبة (2.3%). وتشير هذه النتائج إلى أن معظم المشاركين يشغلون مناصب إدارية وإشرافية، الأمر الذي يعزز موثوقية البيانات، نظراً لارتباط هذه الفئات بصورة مباشرة بعمليات اتخاذ القرارات المالية وإدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.

4.2. تحليل محاور الاستبيان

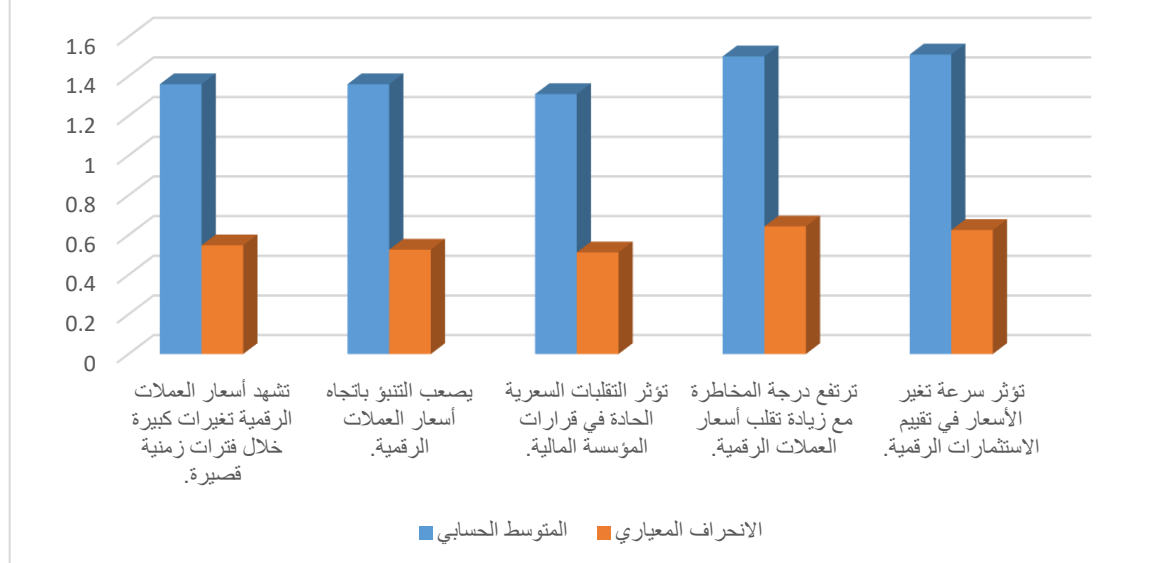
المحور الأول: تقلبات العملات الرقمية

البعد الأول: شدة التقلبات السعرية

جدول 8 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد شدة التقلبات السعرية

م	البعد الأول: شدة التقلبات السعرية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تشهد أسعار العملات الرقمية تغيرات كبيرة خلال فترات زمنية قصيرة.	1.36	0.548	اوافق بشدة	4
2	يصعب التنبؤ باتجاه أسعار العملات الرقمية.	1.36	0.526	اوافق بشدة	3
3	تؤثر التقلبات السعرية الحادة في قرارات المؤسسة المالية.	1.31	0.512	اوافق بشدة	5
4	ترتفع درجة المخاطرة مع زيادة تقلب أسعار العملات الرقمية.	1.50	0.643	اوافق بشدة	2
5	تؤثر سرعة تغير الأسعار في تقييم الاستثمارات الرقمية.	1.51	0.625	اوافق بشدة	1

البعد الأول: شدة التقلبات السعرية



رسم توضيحي 6 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد شدة التقلبات السعرية

يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة أبدوا مستوى مرتفعاً من الموافقة على عبارات بُعد شدة التقلبات السعرية، حيث جاءت جميع العبارات في اتجاه "أوافق بشدة"، مما يعكس إدراكاً واضحاً لارتفاع تقلبات أسعار العملات الرقمية وتأثيرها في البيئة المالية.

وجاءت العبارة "تؤثر سرعة تغير الأسعار في تقييم الاستثمارات الرقمية." في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (1.51) وانحراف معياري (0.625)، تلتها عبارة "ترتفع درجة المخاطرة مع زيادة تقلب أسعار العملات الرقمية." بمتوسط حسابي (1.50) وانحراف معياري (0.643)، وهو ما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن سرعة التغيرات السعرية وارتفاع مستويات التقلب يزيدان من درجة المخاطر المرتبطة بالاستثمارات الرقمية.

وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "يصعب التنبؤ باتجاه أسعار العملات الرقمية." بمتوسط حسابي بلغ (1.36) وانحراف معياري (0.526)، تلتها عبارة "تشهد أسعار العملات الرقمية تغيرات كبيرة خلال فترات زمنية قصيرة." بمتوسط حسابي (1.36) وانحراف معياري (0.548)، مما يعكس قناعة الباحثين بأن أسواق العملات الرقمية تتسم بدرجة مرتفعة من عدم الاستقرار والتذبذب.

أما في المرتبة الأخيرة فقد جاءت عبارة "تؤثر التقلبات السعرية الحادة في قرارات المؤسسة المالية." بمتوسط حسابي بلغ (1.31) وانحراف معياري (0.512)، ورغم احتلالها المرتبة الأخيرة، فإنها جاءت أيضًا في اتجاه "أوافق بشدة"، مما يؤكد اتفاق أفراد العينة على أن شدة التقلبات السعرية تعد من العوامل المؤثرة في القرارات المالية للمؤسسات.

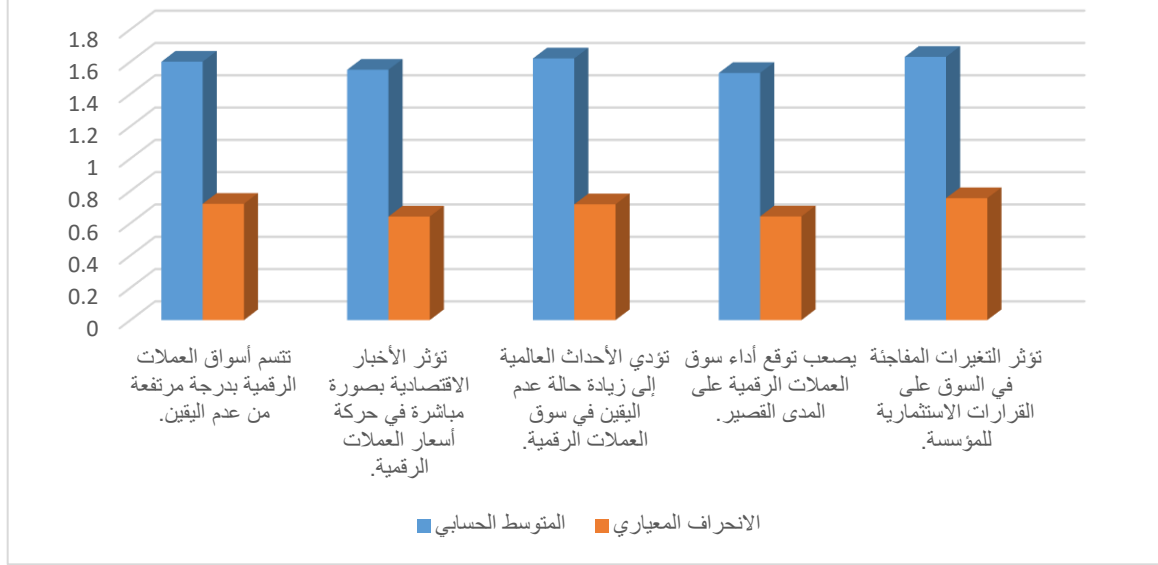
وبوجه عام، تشير النتائج إلى وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة حول أن شدة التقلبات السعرية تمثل أحد أبرز مظاهر تقلبات العملات الرقمية، وأنها تنعكس بصورة مباشرة على مستوى المخاطر وتقييم الاستثمارات والقرارات المالية داخل المؤسسات المالية.

البعد الثاني: عدم اليقين في السوق

جدول 9 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد عدم اليقين في السوق

م	عدم اليقين في السوق	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تتسم أسواق العملات الرقمية بدرجة مرتفعة من عدم اليقين.	1.60	0.720	أوافق بشدة	3
2	تؤثر الأخبار الاقتصادية بصورة مباشرة في حركة أسعار العملات الرقمية.	1.55	0.641	أوافق بشدة	4
3	تؤدي الأحداث العالمية إلى زيادة حالة عدم اليقين في سوق العملات الرقمية.	1.62	0.717	أوافق بشدة	2
4	يصعب توقع أداء سوق العملات الرقمية على المدى القصير.	1.53	0.642	أوافق بشدة	5
5	تؤثر التغيرات المفاجئة في السوق على القرارات الاستثمارية للمؤسسة.	1.63	0.755	أوافق بشدة	1

عدم اليقين في السوق



رسم توضيحي 7 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد عدم اليقين في السوق

يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة أظهروا درجة مرتفعة من الموافقة على جميع عبارات بُعد عدم اليقين في السوق، حيث جاءت جميعها في اتجاه "أوافق بشدة"، مما يعكس إدراكهم لارتفاع مستوى عدم اليقين الذي يميز أسواق العملات الرقمية وتأثيره في القرارات المالية والاستثمارية.

وجاءت العبارة "تؤثر التغيرات المفاجئة في السوق على القرارات الاستثمارية للمؤسسة." في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (1.63) وانحراف معياري (0.755)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن التغيرات غير المتوقعة في السوق تؤثر بصورة مباشرة في القرارات الاستثمارية للمؤسسات المالية. تلتها عبارة "تؤدي الأحداث العالمية إلى زيادة حالة عدم اليقين في سوق العملات الرقمية." بمتوسط حسابي (1.62) وانحراف معياري (0.717)، وهو ما يعكس إدراك المبحوثين لأثر المتغيرات والأحداث العالمية في زيادة تقلبات الأسواق الرقمية.

وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "تتسم أسواق العملات الرقمية بدرجة مرتفعة من عدم اليقين." بمتوسط حسابي بلغ (1.60) وانحراف معياري (0.720)، ثم عبارة "تؤثر الأخبار الاقتصادية بصورة مباشرة في حركة أسعار العملات الرقمية." بمتوسط حسابي (1.55)

وانحراف معياري (0.641)، مما يؤكد أن الأخبار والمتغيرات الاقتصادية تعد من العوامل الرئيسية المؤثرة في حركة الأسواق الرقمية.

أما المرتبة الأخيرة فكانت للعبارة "يصعب توقع أداء سوق العملات الرقمية على المدى القصير". بمتوسط حسابي بلغ (1.53) وانحراف معياري (0.642)، ورغم احتلالها المرتبة الأخيرة، فقد جاءت أيضًا في اتجاه "أوافق بشدة"، مما يدل على اتفاق أفراد العينة على أن التنبؤ بالأداء قصير الأجل للعملات الرقمية يمثل تحديًا بسبب ارتفاع درجة عدم اليقين.

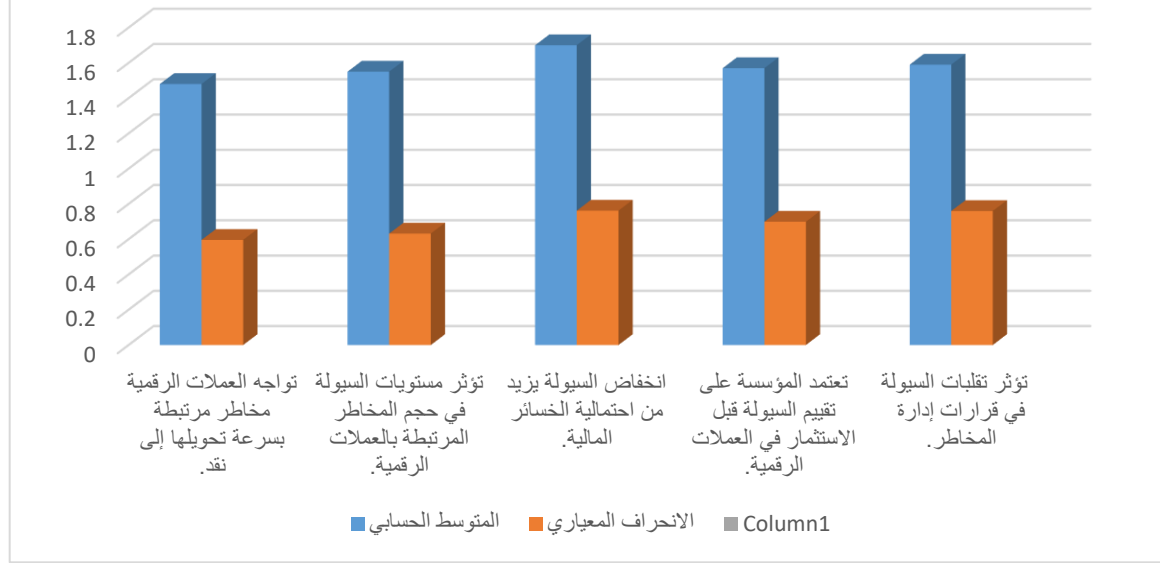
وبصفة عامة، تشير النتائج إلى وجود اتفاق كبير بين أفراد العينة على أن عدم اليقين في السوق يمثل أحد الأبعاد الرئيسية لتقلبات العملات الرقمية، وأنه يؤثر بصورة واضحة في القرارات الاستثمارية وإدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.

البعد الثالث: مخاطر السيولة

جدول 10 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد مخاطر السيولة

م	مخاطر السيولة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تواجه العملات الرقمية مخاطر مرتبطة بسرعة تحويلها إلى نقد.	1.48	0.596	أوافق بشدة	5
2	تؤثر مستويات السيولة في حجم المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية.	1.55	0.632	أوافق بشدة	4
3	انخفاض السيولة يزيد من احتمالية الخسائر المالية.	1.70	0.762	أوافق بشدة	1
4	تعتمد المؤسسة على تقييم السيولة قبل الاستثمار في العملات الرقمية.	1.57	0.699	أوافق بشدة	3
5	تؤثر تقلبات السيولة في قرارات إدارة المخاطر.	1.59	0.760	أوافق بشدة	2

مخاطر السيولة



رسم توضيحي 8 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية بعد مخاطر السيولة

يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة أبدوا درجة مرتفعة من الموافقة على جميع عبارات بُعد مخاطر السيولة، حيث جاءت جميعها في اتجاه "أوافق بشدة"، مما يعكس إدراكهم لأهمية السيولة ودورها في التأثير على المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية وعلى القرارات المالية داخل المؤسسات.

وجاءت العبارة "انخفاض السيولة يزيد من احتمالية الخسائر المالية" في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (1.70) وانحراف معياري (0.762)، مما يدل على اتفاق أفراد العينة على أن انخفاض مستويات السيولة يعد من أبرز العوامل التي تزيد من حجم المخاطر والخسائر المحتملة عند التعامل بالعملات الرقمية. تلتها عبارة "تؤثر تقلبات السيولة في قرارات إدارة المخاطر" بمتوسط حسابي (1.59) وانحراف معياري (0.760)، وهو ما يعكس أهمية مراعاة مستويات السيولة عند صياغة وتنفيذ استراتيجيات إدارة المخاطر.

وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "تعتمد المؤسسة على تقييم السيولة قبل الاستثمار في العملات الرقمية" بمتوسط حسابي بلغ (1.57) وانحراف معياري (0.699)، تلتها عبارة "تؤثر مستويات السيولة في حجم المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية" بمتوسط حسابي (1.55) وانحراف معياري (0.632)، مما يؤكد إدراك أفراد العينة لأهمية تقييم السيولة في الحد من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الأصول الرقمية.

أما في المرتبة الأخيرة فجاءت العبارة "تواجه العملات الرقمية مخاطر مرتبطة بسرعة تحويلها إلى نقد." بمتوسط حسابي بلغ (1.48) وانحراف معياري (0.596)، ورغم احتلالها المرتبة الأخيرة، فقد جاءت أيضًا في اتجاه "أوافق بشدة"، مما يدل على اتفاق المبحوثين على أن القدرة على تحويل العملات الرقمية إلى سيولة نقدية تمثل أحد الجوانب المهمة في إدارة المخاطر.

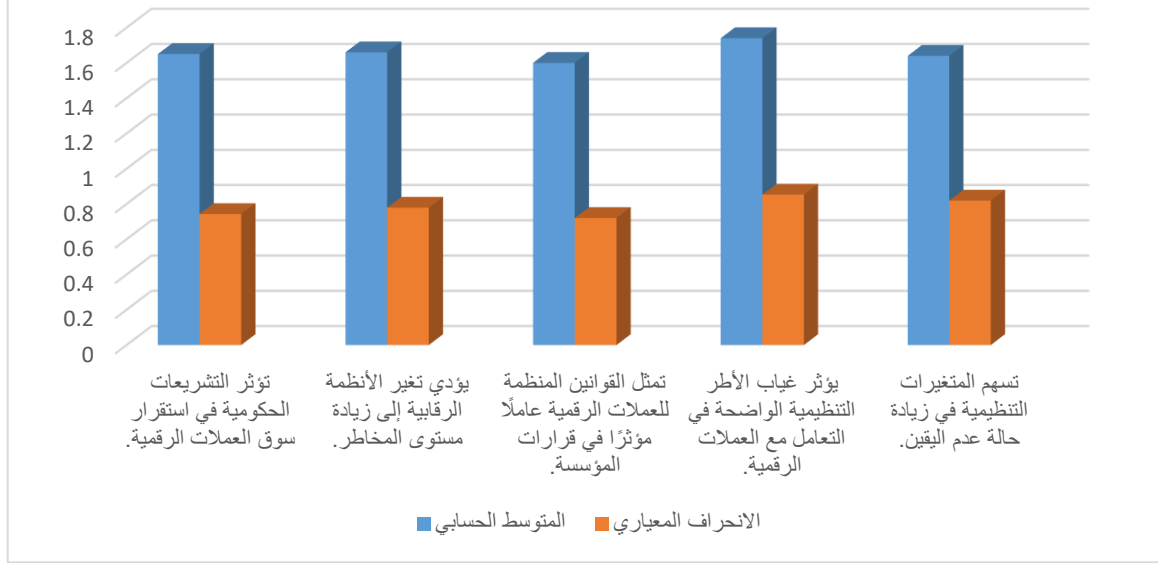
وبصفة عامة، تشير النتائج إلى وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على أن مخاطر السيولة تمثل أحد الأبعاد الرئيسة لتقلبات العملات الرقمية، وأنها تؤثر بصورة مباشرة في احتمالية الخسائر المالية وفي فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.

البعد الرابع: المخاطر التنظيمية

جدول 11 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد المخاطر التنظيمية

م	المخاطر التنظيمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تؤثر التشريعات الحكومية في استقرار سوق العملات الرقمية.	1.65	0.743	أوافق بشدة	3
2	يؤدي تغير الأنظمة الرقابية إلى زيادة مستوى المخاطر.	1.66	0.779	أوافق بشدة	2
3	تمثل القوانين المنظمة للعملات الرقمية عاملاً مؤثراً في قرارات المؤسسة.	1.60	0.720	أوافق بشدة	5
4	يؤثر غياب الأطر التنظيمية الواضحة في التعامل مع العملات الرقمية.	1.74	0.853	أوافق بشدة	1
5	تسهم المتغيرات التنظيمية في زيادة حالة عدم اليقين.	1.64	0.819	أوافق بشدة	4

المخاطر التنظيمية



رسم توضيحي 9 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعء المخاطر التنظيمية

يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة أبدوا درجة مرتفعة من الموافقة على جميع عبارات بُعد المخاطر التنظيمية، حيث جاءت جميعها في اتجاه "أوافق بشدة"، مما يعكس إدراكهم للدور الذي تؤديه البيئة التنظيمية والتشريعية في التأثير على استقرار أسواق العملات الرقمية ومستوى المخاطر المرتبطة بها.

وجاءت العبارة "يؤثر غياب الأطر التنظيمية الواضحة في التعامل مع العملات الرقمية." في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (1.74) وانحراف معياري (0.853)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن غياب التشريعات والضوابط التنظيمية الواضحة يعد من أبرز مصادر المخاطر في أسواق العملات الرقمية. تلتها عبارة "يؤدي تغير الأنظمة الرقابية إلى زيادة مستوى المخاطر." بمتوسط حسابي (1.66) وانحراف معياري (0.779)، وهو ما يعكس تأثير التغيرات المستمرة في الأنظمة الرقابية على مستوى المخاطر التي تواجهها المؤسسات المالية.

وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "تؤثر التشريعات الحكومية في استقرار سوق العملات الرقمية." بمتوسط حسابي بلغ (1.65) وانحراف معياري (0.743)، تلتها عبارة "تسهم المتغيرات التنظيمية في زيادة حالة عدم اليقين." بمتوسط حسابي (1.64) وانحراف معياري

(0.819)، مما يؤكد أهمية التشريعات والمتغيرات التنظيمية في تشكيل بيئة الاستثمار في العملات الرقمية والتأثير في مستوى الاستقرار داخل الأسواق.

أما في المرتبة الأخيرة فجاءت العبارة "تمثل القوانين المنظمة للعملات الرقمية عاملاً مؤثراً في قرارات المؤسسة." بمتوسط حسابي بلغ (1.60) وانحراف معياري (0.720)، ورغم احتلالها المرتبة الأخيرة، فقد جاءت أيضاً في اتجاه "أوافق بشدة"، مما يدل على اتفاق أفراد العينة على أن القوانين المنظمة تظل عاملاً مهماً في توجيه القرارات المتعلقة بالتعامل مع العملات الرقمية.

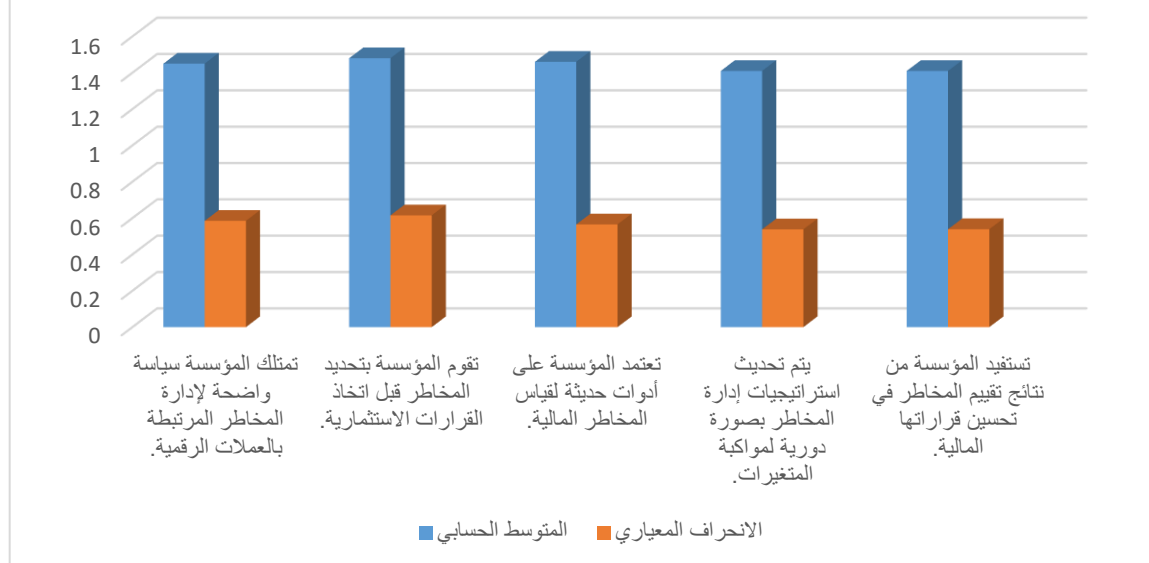
وبصفة عامة، تشير النتائج إلى وجود اتفاق مرتفع بين أفراد العينة على أن المخاطر التنظيمية تمثل أحد الأبعاد الأساسية المؤثرة في تقلبات العملات الرقمية، وأن وجود إطار تنظيمي واضح ومستقر يسهم في الحد من المخاطر وتعزيز فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.

المحور الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر

جدول 12 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور استراتيجيات إدارة المخاطر

م	استراتيجيات إدارة المخاطر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه	الترتيب
1	تمتلك المؤسسة سياسة واضحة لإدارة المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية.	1.45	0.585	أوافق بشدة	3
2	تقوم المؤسسة بتحديد المخاطر قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية.	1.48	0.615	أوافق بشدة	1
3	تعتمد المؤسسة على أدوات حديثة لقياس المخاطر المالية.	1.46	0.565	أوافق بشدة	2
4	يتم تحديث استراتيجيات إدارة المخاطر بصورة دورية لمواكبة المتغيرات.	1.41	0.538	أوافق بشدة	4
5	تستفيد المؤسسة من نتائج تقييم المخاطر في تحسين قراراتها المالية.	1.41	0.539	أوافق بشدة	5

استراتيجيات إدارة المخاطر



رسم توضيحي 10 المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور استراتيجيات إدارة المخاطر

يتضح من النتائج أن أفراد عينة الدراسة أبدوا درجة مرتفعة من الموافقة على جميع عبارات محور استراتيجيات إدارة المخاطر، حيث جاءت جميعها في اتجاه "أوافق بشدة"، مما يعكس اهتمام المؤسسات المالية بتطبيق ممارسات فعالة لإدارة المخاطر المرتبطة بالعمليات الرقمية وتعزيز قدرتها على مواجهة التغيرات في البيئة المالية.

وجاءت العبارة "تقوم المؤسسة بتحديد المخاطر قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية." في المرتبة الأولى، بمتوسط حسابي بلغ (1.48) وانحراف معياري (0.615)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أن تحديد المخاطر يمثل خطوة أساسية تسبق اتخاذ القرارات الاستثمارية داخل المؤسسات المالية. تلتها عبارة "تعتمد المؤسسة على أدوات حديثة لقياس المخاطر المالية." بمتوسط حسابي (1.46) وانحراف معياري (0.565)، وهو ما يعكس توجه المؤسسات نحو استخدام وسائل وأساليب حديثة لتقييم المخاطر وتحليلها.

وفي المرتبة الثالثة جاءت عبارة "تمتلك المؤسسة سياسة واضحة لإدارة المخاطر المرتبطة بالعمليات الرقمية." بمتوسط حسابي بلغ (1.45) وانحراف معياري (0.585)، مما يؤكد وجود سياسات وإجراءات تنظيمية تساعد على التعامل مع المخاطر الناجمة عن تقلبات العملات الرقمية.

أما عبارتاً "يتم تحديث استراتيجيات إدارة المخاطر بصورة دورية لمواكبة المتغيرات." و**"تستفيد المؤسسة من نتائج تقييم المخاطر في تحسين قراراتها المالية."** فقد جاءت في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي، بمتوسط حسابي بلغ (1.41) لكل منهما، وانحراف معياري (0.538) و** (0.539) على الترتيب، ورغم ذلك فقد جاءت أيضاً في اتجاه "أوافق بشدة"، مما يدل على اتفاق أفراد العينة على أهمية تحديث استراتيجيات إدارة المخاطر والاستفادة من نتائج تقييمها في دعم القرارات المالية.

وبصفة عامة، تشير النتائج إلى وجود مستوى مرتفع من تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، حيث تعكس استجابات أفراد العينة اهتمام هذه المؤسسات بتحديد المخاطر وقياسها وتحديث سياساتها بصورة مستمرة، بما يعزز قدرتها على التعامل مع المخاطر الناجمة عن تقلبات العملات الرقمية وتحسين جودة القرارات المالية.

4.3. اختبار فرضيات الدراسة:

الفرض الرئيس:

يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لتقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

وينبثق عن الفرض الرئيس الفروض الفرعية الآتية:

1. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لشدة التقلبات السعرية للعملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

Model Summary									
Model	R	R	Adjusted R	Std. Error	R Square	Change Statistics			Sig. F
		Square	Square	of the	Change	F	df1	df2	
				Estimate		Change			Change
1	.675 ^a	.456	.453	.34880	.456	144.176	1	172	.000

a. Predictors: (Constant), شدة التقلبات السعرية

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	17.540	1	17.540	144.176	.000 ^b
	Residual	20.926	172	.122		
	Total	38.466	173			

a. Dependent Variable: استراتيجيات إدارة المخاطر

b. Predictors: (Constant), شدة التقلبات السعرية

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.454	.085		5.359	.000
	شدة التقلبات السعرية	.682	.057	.675	12.007	.000

a. Dependent Variable: استراتيجيات إدارة المخاطر

لاختبار الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لشدة التقلبات السعرية للعمليات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط. وأظهرت نتائج تحليل الانحدار وجود علاقة ارتباط موجبة بين شدة التقلبات السعرية واستراتيجيات إدارة المخاطر، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.675$) مما يشير إلى وجود علاقة ارتباط قوية نسبياً بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.456$) وهو ما يعني أن شدة التقلبات السعرية تفسر ما نسبته 45.6% من التباين في استراتيجيات إدارة المخاطر، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

كما أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن نموذج الانحدار يتمتع بدلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة ($F = 144.176$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد صلاحية النموذج في تفسير العلاقة بين المتغيرين.

وأوضحت نتائج معاملات الانحدار أن لشدة التقلبات السعرية تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية على استراتيجيات إدارة المخاطر، حيث بلغت قيمة معامل الانحدار غير المعياري ($B =$

(0.682)، بينما بلغ معامل الانحدار المعياري ($\text{Beta} = 0.675$)، كما بلغت قيمة اختبار ($t = 12.007$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يدل على أن زيادة شدة التقلبات السعرية تقود إلى زيادة اهتمام المؤسسات المالية بتطبيق وتطوير استراتيجيات إدارة المخاطر.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لشدة التقلبات السعرية للعمليات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وهو ما يؤكد أن التقلبات السعرية تعد من العوامل المؤثرة في تعزيز ممارسات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.

2. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لعدم اليقين في أسواق العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change
						F Change	df1	df2	
1	.642 ^a	.413	.409	.36241	.413	120.873	1	172	.000

a. Predictors: (Constant), عدم اليقين

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	15.876	1	15.876	120.873	.000 ^b
	Residual	22.591	172	.131		
	Total	38.466	173			

a. Dependent Variable: استراتيجيات إدارة المخاطر

b. Predictors: (Constant), عدم اليقين

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.573	.082		6.988	.000

عدم اليقين	.535	.049	.642	10.994	.000
------------	------	------	------	--------	------

a. Dependent Variable: استراتيجيات إدارة المخاطر

لاختبار الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعدم اليقين في أسواق العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط. وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط موجبة بين عدم اليقين في أسواق العملات الرقمية واستراتيجيات إدارة المخاطر، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.642$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية نسبياً بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.413$)، وهو ما يعني أن متغير عدم اليقين يفسر ما نسبته 41.3% من التباين في استراتيجيات إدارة المخاطر، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

كما بينت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن نموذج الانحدار يتمتع بدلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة ($F = 120.873$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد ملاءمة نموذج الانحدار لتفسير العلاقة بين عدم اليقين واستراتيجيات إدارة المخاطر.

وأظهرت نتائج معاملات الانحدار أن عدم اليقين في أسواق العملات الرقمية يؤثر تأثيراً إيجابياً ذا دلالة إحصائية في استراتيجيات إدارة المخاطر، حيث بلغ معامل الانحدار غير المعياري ($B = 0.535$)، وبلغ معامل الانحدار المعياري ($\text{Beta} = 0.642$)، كما بلغت قيمة اختبار ($t = 10.994$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى عدم اليقين في أسواق العملات الرقمية يدفع المؤسسات المالية إلى تعزيز وتطوير استراتيجياتها في إدارة المخاطر لمواجهة التقلبات المحتملة.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعدم اليقين في أسواق العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، بما يؤكد أن عدم اليقين يعد أحد العوامل الرئيسية المؤثرة في تبني وتطوير ممارسات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.

3. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية لمخاطر السيولة المرتبطة بالعملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change
						F Change	df1	df2	
1	.731 ^a	.535	.532	.32263	.535	197.541	1	172	.000

a. Predictors: (Constant), مخاطر السيولة

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	20.562	1	20.562	197.541	.000 ^b
	Residual	17.904	172	.104		
	Total	38.466	173			

a. Dependent Variable: استراتيجيات إدارة المخاطر

b. Predictors: (Constant), مخاطر السيولة

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.446	.074		6.052	.000
	مخاطر السيولة	.624	.044	.731	14.055	.000

a. Dependent Variable: استراتيجيات إدارة المخاطر

لاختبار الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعدم اليقين في أسواق العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط. وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط موجبة بين عدم اليقين في أسواق العملات الرقمية واستراتيجيات إدارة المخاطر، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.642$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط قوية نسبياً بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.413$)، وهو ما يعني أن متغير عدم اليقين يفسر ما نسبته 41.3% من التباين في استراتيجيات إدارة المخاطر، في حين تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

كما بينت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن نموذج الانحدار يتمتع بدلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة ($F = 120.873$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد ملاءمة نموذج الانحدار لتفسير العلاقة بين عدم اليقين واستراتيجيات إدارة المخاطر.

وأظهرت نتائج معاملات الانحدار أن عدم اليقين في أسواق العملات الرقمية يؤثر تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية في استراتيجيات إدارة المخاطر، حيث بلغ معامل الانحدار غير المعياري ($B = 0.535$)، وبلغ معامل الانحدار المعياري ($\text{Beta} = 0.642$)، كما بلغت قيمة اختبار ($t = 10.994$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى عدم اليقين في أسواق العملات الرقمية يدفع المؤسسات المالية إلى تعزيز وتطوير استراتيجياتها في إدارة المخاطر لمواجهة التقلبات المحتملة.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعدم اليقين في أسواق العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، بما يؤكد أن عدم اليقين يعد أحد العوامل الرئيسة المؤثرة في تبني وتطوير ممارسات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.

4. يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للمخاطر التنظيمية المرتبطة بالتعامل بالعملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية.

Model Summary									
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	R Square Change	Change Statistics			Sig. F Change
						F Change	df1	df2	
1	.606 ^a	.368	.364	.37604	.368	100.032	1	172	.000

a. Predictors: (Constant), المخاطر التنظيمية

ANOVA^a

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	14.145	1	14.145	100.032	.000 ^b
	Residual	24.321	172	.141		
	Total	38.466	173			

a. Dependent Variable: استراتيجيات إدارة المخاطر

b. Predictors: (Constant), المخاطر التنظيمية

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.706	.077		9.170	.000
	المخاطر التنظيمية	.435	.043	.606	10.002	.000

a. Dependent Variable: استراتيجيات إدارة المخاطر

لاختبار الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمخاطر التنظيمية المرتبطة بالتعامل بالعملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، تم استخدام تحليل الانحدار الخطي البسيط. وأظهرت نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط موجبة بين المخاطر التنظيمية واستراتيجيات إدارة المخاطر، حيث بلغ معامل الارتباط ($R = 0.606$)، مما يدل على وجود علاقة ارتباط موجبة متوسطة إلى قوية بين المتغيرين. كما بلغ معامل التحديد ($R^2 = 0.368$)، وهو ما يعني أن المخاطر التنظيمية تفسر ما نسبته 36.8% من التباين في استراتيجيات إدارة المخاطر، بينما تعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تتناولها الدراسة.

كما أظهرت نتائج تحليل التباين (ANOVA) أن نموذج الانحدار يتمتع بدلالة إحصائية، حيث بلغت قيمة ($F = 100.032$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، وهي أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، مما يؤكد صلاحية نموذج الانحدار في تفسير العلاقة بين المخاطر التنظيمية واستراتيجيات إدارة المخاطر.

وأوضحت نتائج معاملات الانحدار أن المخاطر التنظيمية تؤثر تأثيرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية على استراتيجيات إدارة المخاطر، حيث بلغ معامل الانحدار غير المعياري ($B = 0.435$)، بينما بلغ معامل الانحدار المعياري ($\text{Beta} = 0.606$)، كما بلغت قيمة اختبار ($t = 10.002$) عند مستوى دلالة ($\text{Sig.} = 0.000$)، مما يشير إلى أن زيادة المخاطر التنظيمية المرتبطة بالتعامل بالعملات

الرقمية تدفع المؤسسات المالية إلى تبني وتطوير استراتيجيات أكثر فاعلية لإدارة المخاطر والحد من آثارها المحتملة.

وبناءً على النتائج السابقة، يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمخاطر التنظيمية المرتبطة بالتعامل بالعملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، بما يؤكد أن البيئة التنظيمية والتشريعية تعد من العوامل المهمة التي تؤثر في تطوير وتطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية.

خاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، من خلال دراسة ميدانية استهدفت العاملين في المؤسسات المالية بالمملكة العربية السعودية. وسعت الدراسة إلى تحليل أثر أبعاد تقلبات العملات الرقمية، والمتمثلة في شدة التقلبات السعرية، وعدم اليقين في السوق، ومخاطر السيولة، والمخاطر التنظيمية، على استراتيجيات إدارة المخاطر، بما يسهم في تعزيز قدرة المؤسسات المالية على مواجهة التحديات المرتبطة بالتوسع في استخدام الأصول الرقمية، وتحسين كفاءة إدارة المخاطر في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها القطاع المالي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن تقلبات العملات الرقمية تمثل أحد العوامل المؤثرة في تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر داخل المؤسسات المالية، نظرًا لما تتسم به أسواق العملات الرقمية من تقلبات سعرية حادة، وارتفاع مستويات عدم اليقين، وتحديات تتعلق بالسيولة، إضافة إلى المخاطر التنظيمية المرتبطة بتطور الأطر التشريعية والرقابية. كما بينت النتائج أن المؤسسات المالية أصبحت أكثر اهتمامًا بتطوير سياسات وإجراءات إدارة المخاطر، والاعتماد على أدوات حديثة لتحديد المخاطر وقياسها ومتابعتها، بما يعزز قدرتها على اتخاذ قرارات مالية أكثر كفاءة في بيئة مالية تتسم بالتغير المستمر.

النتائج العامة للدراسة

- أثبتت نتائج الفرضية الرئيسة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية، مما يؤكد أن تزايد تقلبات سوق العملات الرقمية يدفع المؤسسات المالية إلى تطوير استراتيجياتها وتعزيز قدرتها على إدارة المخاطر.
- أكدت نتائج الفرضية الفرعية الأولى وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لشدة التقلبات السعرية على استراتيجيات إدارة المخاطر، حيث تبين أن الارتفاع المستمر في تقلبات الأسعار يدفع المؤسسات إلى تحسين آليات تقييم المخاطر واتخاذ القرارات الاستثمارية.
- أظهرت نتائج الفرضية الفرعية الثانية وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لعدم اليقين في أسواق العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر، مما يشير إلى أن ارتفاع مستويات عدم اليقين يزيد من حاجة المؤسسات إلى تبني سياسات أكثر مرونة وفاعلية في إدارة المخاطر.
- أثبتت نتائج الفرضية الفرعية الثالثة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية لمخاطر السيولة على استراتيجيات إدارة المخاطر، حيث تبين أن انخفاض مستويات السيولة وصعوبة تحويل بعض الأصول الرقمية إلى نقد يؤثران في السياسات والإجراءات التي تتبعها المؤسسات لإدارة المخاطر.
- أكدت نتائج الفرضية الفرعية الرابعة وجود تأثير ذي دلالة إحصائية للمخاطر التنظيمية على استراتيجيات إدارة المخاطر، حيث تبين أن التغيرات في الأنظمة والتشريعات والضوابط الرقابية تؤثر بصورة مباشرة في آليات إدارة المخاطر واتخاذ القرارات المتعلقة بالتعامل بالعملات الرقمية.
- أوضحت النتائج الوصفية أن أفراد عينة الدراسة أبدوا مستويات موافقة مرتفعة تجاه جميع أبعاد تقلبات العملات الرقمية ومحور استراتيجيات إدارة المخاطر، وهو ما يعكس إدراكًا واضحًا لأهمية تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر لمواكبة التطورات المتسارعة في أسواق العملات الرقمية.

توصيات الدراسة

- تطوير استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية بما يتناسب مع التقلبات المستمرة في أسواق العملات الرقمية، مع مراجعتها وتحديثها بصورة دورية.

- تعزيز استخدام النماذج والأدوات الحديثة في قياس وتحليل المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية، بما يسهم في تحسين دقة تقييم المخاطر ودعم اتخاذ القرار.
- إنشاء أنظمة فعالة للرصد المبكر لمتابعة تقلبات أسواق العملات الرقمية والتنبؤ بالمخاطر المحتملة، بما يساعد المؤسسات المالية على الاستجابة السريعة للمتغيرات.
- الاهتمام برفع كفاءة العاملين في المؤسسات المالية من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصصة في إدارة المخاطر المالية، وتقنيات العملات الرقمية، وأساليب تحليل المخاطر الحديثة.
- تعزيز إدارة مخاطر السيولة من خلال وضع سياسات واضحة للتعامل مع التقلبات المفاجئة في الأسواق الرقمية، بما يحد من الخسائر المحتملة ويحافظ على الاستقرار المالي.
- دعم التعاون بين المؤسسات المالية والجهات الرقابية لتطوير الأطر التنظيمية والتشريعية الخاصة بالعملات الرقمية، بما يحقق التوازن بين تشجيع الابتكار المالي والحد من المخاطر.
- تشجيع المؤسسات المالية على دمج تقنيات التحليل الرقمي والذكاء الاصطناعي في عمليات إدارة المخاطر، بما يعزز القدرة على التنبؤ بالمخاطر وتحسين كفاءة القرارات المالية.
- إجراء دراسات مستقبلية تتناول تأثير متغيرات أخرى مرتبطة بالعملات الرقمية، مثل الأمن السيبراني، وتقنيات البلوك تشين، والعملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية، وعلاقتها بإدارة المخاطر والأداء المالي في المؤسسات المالية، مع إجراء دراسات مقارنة بين القطاعات المالية المختلفة أو بين المملكة العربية السعودية ودول أخرى.

المراجع :

المراجع العربية

ابو الفتوح أحمد، & تامر محمد. (2024). دور استراتيجيات إدارة المخاطر في دعم اتخاذ القرار التسويقي الاستراتيجي. *المجلة الدولية للعلوم الإدارية والاقتصادية والمالية*, 3(10), 115-150.

أسعد، زينب أسعد، ويعقوب، عمر السيد. (2023). مدخل إدارة المخاطر كآلية للحد من المخاطر المالية التي تواجه المنشآت المالية. المجلة الأكاديمية للعلوم الاجتماعية، 1(2)، 18-28.

ايوب، كركاطو، وقرموش، داود. (2021). دور إدارة المعرفة في إدارة المخاطر للمؤسسة الاقتصادية (رسالة دكتوراه، مركز جامعة عبد الحفيظ بوسوف - ميلا).

بكباطة، شيماء، وعدمان، مريزق. (2022). إدارة المخاطر في المشاريع العمومية (رسالة دكتوراه).

حمد حسن بورويق، محمد عبدالسلام الهادي المقوز. (2025). دور الذكاء الاصطناعي في تحسين إدارة المخاطر وإدارة الكوارث. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي - 138 (NAJSP), 146.

حمدي إبراهيم العوضي. (2024). تحليل المؤشرات القياسية لأبعاد المخاطر الاستثمارية وأثرها على ممارسات إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: دراسة ميدانية. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، 15(4)، 120-184.

خالد زيد الشمري. (2025). أثر استراتيجيات إدارة المخاطر المتقدمة على التهديدات الأمنية والاقتصادية في الجمارك السعودية. *Journal of Arts, Literature, Humanities and Social Sciences*, 124(1), 412-439.

خالد لافي النيف. (2023). أثر اعلان الحرب الأوكرانية الروسية على تقلبات اسعار العملات الرقمية. *Journal of Islamic Entrepreneurship/Majallatu Riyadati Al-aamali Al-islamiati*, 8(3).

خان، أشرف محمد سراج، ومجلد، أسامة عبدالرحمن. (2023). دور الحوكمة في تطوير إدارة المخاطر في شركة المياه الوطنية. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية، 7(27)، 259-296.

سرور, هبة. (2022). دراسة مقارنة للعلاقة بين تقلبات أسعار العملات الرقمية وقيم مؤشرات أسواق الأوراق المالية بالتطبيق على منطقة شمال افريقيا والشرق (IMENA) الأوسط. التجارة والتمويل, 42(3), 394-421.

سعودي, ونهلة إبراهيم. (2020). إدارة المخاطر وثقافة الأزمات. مجلة كلية الآداب (الزقازيق), 45(94).

صبيحي أيمن, علال زكريا. (2023). أثر تقلبات العملات الرقمية على التجارة الإلكترونية.

عبد الفتاح, وبوقلوط. (2025). دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية (رسالة دكتوراه, مركز جامعة عبد الحفيظ بوسوف - ميلا).

مرام يونس قرقاب, احمد علي كشير. (2026). أثر تطبيق استراتيجيات إدارة المخاطر على أداء المشاريع الإنشائية. مجلة شمال إفريقيا للنشر العلمي (NAJSP) 288-280.

النحاس, أحمد حمدي عبد المنعم, ودبا, وندا طارق. (2022). إدارة مخاطر التحول الرقمي. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية, 13(3), 1501-1513.

نقيبيل, عبد المليح, حسيني, عمار. (2023). استراتيجيات إدارة المخاطر النفسية والاجتماعية في العمل. مجلة الإناسة و علوم المجتمع, 7(1), 16-26.

النيف, خالد لافي. (2023). أثر إعلان الحرب الأوكرانية الروسية على تقلبات أسعار العملات الرقمية. Journal of Islamic Entrepreneurship, 8(3).

المراجع الأجنبية

Ahmed, M. S., El-Masry, A. A., Al-Maghyreh, A. I., & Kumar, S. (2024). Cryptocurrency volatility: A review, synthesis, and research agenda. Research in International Business and Finance, 71, 102472.

Ahmed, M. S., El-Masry, A. A., Al-Maghyreh, A. I., & Kumar, S. (2024). Cryptocurrency volatility: A review, synthesis, and research agenda. Research in International Business and Finance, 71, 102472. <https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2024.102472>

Alzoubi, H. M. (2022). BIM as a tool to optimize and manage project risk management. International Journal of Mechanical Engineering, 7(1).

Conrad, C., Custovic, A., & Ghysels, E. (2018). Long-and short-term cryptocurrency volatility components: A GARCH-MIDAS analysis. *Journal of Risk and Financial Management*, 11(2), 23.

Conrad, C., Custovic, A., & Ghysels, E. (2018). Long-and short-term cryptocurrency volatility components: A GARCH-MIDAS analysis. *Journal of Risk and Financial Management*, 11(2), 23.

ElSayed, N. A., Aleppo, G., Aroda, V. R., Bannuru, R. R., Brown, F. M., Bruemmer, D., ... & Gabbay, R. A. (2023). 10. Cardiovascular disease and risk management: standards of care in diabetes—2023. *Diabetes care*, 46(Supplement_1), S158-S190.

Katsiampa, P. (2019). An empirical investigation of volatility dynamics in the cryptocurrency market. *Research in International Business and Finance*, 50, 322–335.

Katsiampa, P. (2019). An empirical investigation of volatility dynamics in the cryptocurrency market. *Research in International Business and Finance*, 50, 322–335. <https://doi.org/10.1016/j.ribaf.2019.06.004>

Katsiampa, P. (2019). An empirical investigation of volatility dynamics in the cryptocurrency market. *Research in International Business and Finance*, 50, 322-335.

Rodríguez-Espíndola, O., Chowdhury, S., Dey, P. K., Albores, P., & Emrouznejad, A. (2022). Analysis of the adoption of emergent technologies for risk management in the era of digital manufacturing. *Technological Forecasting and Social Change*, 178, 121562.

استبيان بعنوان

تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية

السادة/ المشاركون الكرام،

تحية طيبة وبعد،،

تهدف هذه الاستبانة إلى جمع البيانات اللازمة لإجراء دراسة بعنوان "تأثير تقلبات العملات الرقمية على استراتيجيات إدارة المخاطر في المؤسسات المالية"، وذلك استكمالاً لمتطلبات البحث العلمي.

نرجو منكم التكرم بالإجابة عن جميع العبارات بدقة وموضوعية، وذلك بوضع علامة (✓) أمام الخيار الذي يعبر عن درجة موافقتكم، علماً بأن جميع المعلومات الواردة في هذه الاستبانة ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا في حدود هذه الدراسة.

شاكرين لكم حسن تعاونكم، ومقدرين وقتكم وجهدكم.

يرجى وضع علامة (✓) أمام الإجابة المناسبة:

1. الجنس:

- ذكر
- أنثى

2. العمر:

- أقل من 30 سنة
- من 30 إلى أقل من 40 سنة
- من 40 إلى أقل من 50 سنة
- 50 سنة فأكثر

3. المؤهل العلمي:

- دبلوم
- بكالوريوس
- ماجستير
- دكتوراه

4. سنوات الخبرة:

- أقل من 5 سنوات
- من 5 إلى أقل من 10 سنوات
- من 10 إلى أقل من 15 سنة
- 15 سنة فأكثر

5. المسمى الوظيفي:

- مدير
- مدير إدارة مخاطر
- محلل مالي
- موظف مالي
- أخرى..... :

ثانيًا: محاور الاستبانة

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
المحور الأول: تقلبات العملات الرقمية						
البعد الأول: شدة التقلبات السعرية						
1	تشهد أسعار العملات الرقمية تغيرات كبيرة خلال فترات زمنية قصيرة.					
2	يصعب التنبؤ باتجاه أسعار العملات الرقمية.					
3	تؤثر التقلبات السعرية الحادة في قرارات المؤسسة المالية.					
4	ترتفع درجة المخاطرة مع زيادة تقلب أسعار العملات الرقمية.					
5	تؤثر سرعة تغير الأسعار في تقييم الاستثمارات الرقمية.					
البعد الثاني: عدم اليقين في السوق						
6	تتسم أسواق العملات الرقمية بدرجة مرتفعة من عدم اليقين.					
7	تؤثر الأخبار الاقتصادية بصورة مباشرة في حركة أسعار العملات الرقمية.					
8	تؤدي الأحداث العالمية إلى زيادة حالة عدم اليقين في سوق العملات الرقمية.					
9	يصعب توقع أداء سوق العملات الرقمية على المدى القصير.					
10	تؤثر التغيرات المفاجئة في السوق على القرارات الاستثمارية للمؤسسة.					

البعد الثالث: مخاطر السيولة

11	تواجه العملات الرقمية مخاطر مرتبطة بسرعة تحويلها إلى نقد.				
12	تؤثر مستويات السيولة في حجم المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية.				
13	انخفاض السيولة يزيد من احتمالية الخسائر المالية.				
14	تعتمد المؤسسة على تقييم السيولة قبل الاستثمار في العملات الرقمية.				
15	تؤثر تقلبات السيولة في قرارات إدارة المخاطر.				

البعد الرابع: المخاطر التنظيمية

16	تؤثر التشريعات الحكومية في استقرار سوق العملات الرقمية.				
17	يؤدي تغير الأنظمة الرقابية إلى زيادة مستوى المخاطر.				
18	تمثل القوانين المنظمة للعملات الرقمية عاملاً مؤثراً في قرارات المؤسسة.				
19	يؤثر غياب الأطر التنظيمية الواضحة في التعامل مع العملات الرقمية.				
20	تسهم المتغيرات التنظيمية في زيادة حالة عدم اليقين.				

المحور الثاني: استراتيجيات إدارة المخاطر

21	تمتلك المؤسسة سياسة واضحة لإدارة المخاطر المرتبطة بالعملات الرقمية.				
22	تقوم المؤسسة بتحديد المخاطر قبل اتخاذ القرارات الاستثمارية.				
23	تعتمد المؤسسة على أدوات حديثة لقياس				

